* بسم الله الرحمن الرحيم *

* الحمد لله *

قوله الحمد لله افتتح بحمد الله بعد التسمية اتباعا
مخبرا لكلام واقتداء بحديث خير الانام عليه وعلى
آله الصلوة والسلام * فان قلت حديث الابتداء
مروي في كل من التسمية والتحميد فكيف التوفيق *
قلت الابتداء في حديث التسمية محمول على الحقيقي
وفي حديث التحميد على الاضافي او على العرفي او كليهما
على العرفي * والحمد هو الثناء باللسان على الجميل
الاختياري نعمة كان او غيرها * والله علم على الاصح
للذات الواجب المستجمع لجميع صفات الكمالات
ولدلالته على هذا الاستجماع صار الكلام في قوة ان

يقال الحمد مطلقا منحصر في حق من هو مستجمع
لجميع صفات الكمالات من حيث هو كذلك فكانت
كل حمد الشي بينة وبرهان ولايخفى لطفه **قوله**
الذي هدانا الهداية قيل هي الدلالة الموصلة اي
[redacted] وقيل هي ارادة الطريق
الموصل الى المطلوب والفرق بين هذين المعنيين
ان الاول يستلزم الوصول الى المطلوب بخلاف
الثاني فان الدلالة على مايوصل الى المطلوب لايلزم
ان تكون موصلة الى ما يوصل فكيف يوصل الى
المطلوب * والاول منقوض بقوله تعالى واما ثمود
فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى اذ لايتصور
الضلال بعد الوصول الى الحق * والثاني منقوض
بقوله تعالى انك لا تهدي من احببت فان النبي
عليه السلام كان شاء ارادة الطريق * والذي يفهم من
كلام المصنف رح في حاشية الكشاف هو ان الهداية
لفظ مشترك بين هذين المعنيين رح يظهر اندفاع

كلا النقيضين ويرتفع الخلاف من البين * ومحصول كلام المنصف رح في تلك الحاشية ان الهداية يتعدى الى المفعول الثاني تارة بنفسه نحو اهدنا الصراط المستقيم وتارة بالى نحو [redacted] صراط مستقيم وتارة باللام نحو ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم فمعناها على الاستعمال الاول هو الايصال وعلى الثانيين ارادة الطريق *

قوله سواء الطريق اي وسطه الذي يفضي سالكه الى المطلوب البتة وهذا كناية عن الطريق المستوي اذ هما متلازمان وهذا مراد من فسره بالطريق المستوي والصراط المستقيم ثم المراد به اما نفس الامر عموما او خصوص ملة الاسلام والاول اولى لحصول البراعة الظاهرة بالقياس الى قسمي الكتاب *

قوله وجعل لنا الظرف اما متعلق بجعل واللام للانتفاع كما قيل في قوله تعالى جعل لكم الارض فراشا * واما برفيق فيكون تقديم معمول المضاف

اليه على المضاف لكونه ظرفا والظرف مما يتوسع فيه
ما لا يتوسع في غيره والاول اقرب لفظا والثاني معنى
قوله التوفيق موتوجيه الاسباب نحو المطلوب
[redacted] بمعنى الدعاء اي طلب
الرحمة واذا اسند الى الله تعالى تجرد من معنى
الطلب ويراد به الرحمة مجازا **قوله** على من ارسله
لم يصرح باسمه عليه السلام تعظيما واجلالا له وتنبيها
على انه فيما ذكر من الوصف بمرتبة لا يتبادر الذهن
منه الا اليه * واختار من بين الصفات هذه لكونها
مستلزمة لسائر صفات الكمالات مع مافيه من التصريح
بكونه عليه السلام اعلى مرسلا فان الرسالة فوق النبوة فان
المرسل هو النبي الذي ارسل اليه وحي وكتاب
قوله هدى اما مفعول له لقوله ارسله وح يراد
بالهدى هداية الله حتى يكون فعلا لفاعل الفعل
المعلل به او حال من الفاعل او عن المفعول وح

هو با لا هتد ا ء حقيق ونورا به ا لا قتدا ء يليق
وعلى آله واصحا به ا لذ ين سعد وا

فا لمصد ربمعنى اسم الفاعل ا ويقا ل ا طلق على ذى
إلى ال مبالغة نحو زيد عد ل **قوله** هو ما لاهتداء
بعنصر [illegible] ترى به ا لجملة
صفة لقوله هد ى اويكونا بد ليين متراد فين ا و
متد اخلين ويحتمل الاستينا ف ايضا وقيل على هذا
قوله نورا مع الجملة التا لية **قوله** به متعلق
با لاقتد ا ء لا يليق فا ن ا قتدا ء نا به عليه السلا م
انما يليق بنا لابه فانه كما ل لنا لاله وح تقد يم الظرف
لقصد الحصر والاشارة الى ا ن ملته نا سخة لملل سائر
الا نبيا ء عم * وا ما الا قتد ا ء با لا ئمة فيقا ل انه
ا قتد ا ء به حقيقة اويقا ل البصر اضا في با لنسبة
الى سا ئر الانبياء عليهم السلام **قوله** وعلى آله اصله
اهل بد ليل اهيل خص استعما له فى الا شرا ف وآل
النبي عترته المعصومون **قوله** و ا صحا به هم المؤمنون
الذ ين ادركوا صحبة النبي عليه السلام وما توا مع

في مناهج الصدق بالتصديق وصعدوا في معارج
الحق بالتحقيق وبعد

الايمان قوله في مناهج جمع منهج وهو الطريق
الواضح قوله الصدق الخبر والاعتقاد اذا
طابق الواقع كان الواقع ايضا مطابقا له فان المفاعلة
من الطرفين فمن حيث انه مطابق للواقع بالكسر
يسمى صدقا ومن حيث انه مطابق له بالفتح يسمى
حقا وقد يطلق الصدق والحق على نفس المطابقة
ايضا قوله بالتصديق متعلق بقوله سعدوا اي
بسبب التصديق والايمان بما جاء به النبي عليه السلام
قوله سعدوا في معارج الحق يعني بلغوا اقصى
مراتب الحق فان الصعود على جميع مراتبه يستلزم
ذلك قوله بالتحقيق ظرف لغو متعلق بسعدوا
مراتو مستقر خبر مبتدأ محذوف اي هذا الكتاب
متلبس بالتحقيق اي متحقق قوله وبعد هو من
الغايات لها حالات ثلث لانها اما ان يذكر معها
المضاف اليه اولا وعلى الثاني اما ان يكون نسيا

منصبا ومنويا فعلى الاولين معربة وعلى الثالث
مبنية على الضم **قوله** فهذا الكلام اما على توهم ما
او على تقدير ما في نظم الكلام وهذا اشارة الى
المرتب الحاضر في الذهن من بين المعاني المخصوصة للعبرة
عنها بالالفاظ المخصوصة اوتلك الالفاظ الدالة
على المعاني المخصوصة سواء كان وضع الدال بياجة قبل
التصنيف اوبعده اذ لا وجود للالفاظ المرتبة ولا
للمعاني ايضا في الخارج فان كانت الاشارة الى
الالفاظ فالمراد بالكلام ثم الكلام اللفظي وان
كانت الى المعاني فالمراد به الكلام النفسي الذي
يدل عليه الكلام اللفظي **قوله** غاية تهذيب الكلام
حمله على هذا اما بناء على المبالغة لحوز يد عدل
او بناء على ان التقدير هذا كلام مهذب غاية
التهذيب فحذف الخبر واقيم المفعول المطلق مقامه
واعرب باعرابه على طريق مجاز الحذف **قوله**
في تحرير المنطق والكلام لم يقل في بيانهما لما في

وتقريب المرام من تقرير عقائد الاسلام
جعلته تبصرة لمن جاول التبصر لدى الافهام

لفظ التحرير من الاشارة الى ان هذا البيان خال عن الحشو والزوائد والمنطق آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر * والكلام هو العلم المباحث عن الصواب المفيد أو والمعاد على نهج قانون الاسلام **قوله** وتقريب المرام بالجر عطف على التهذيب اي من اغاية تقريب المقصد الى الطباع والافهام والحمل على طريق المبالغة او التقدير هذا مقرب غاية التقريب **قوله** من تقرير عقائد الاسلام بيان للمرام والاضافة في عقائد الاسلام بيانية ان كان الاسلام عبارة عن نفس الاعتقادات وان كان عبارة عن مجموع الاقرار باللسان والتصديق بالجنان والعمل بالاركان او كان عبارة عن مجرد الاقرار باللسان فالاضافة لامية * **قوله** جعلته تبصرة اي مبصرا ويحتمل التجوز في الاسناد وكذا قوله تذكرة **قوله** لدى الافهام بالكسر اي تفهيم الغير

To: www.al-mostafa.com

وتذكرة لمن اراد ان يتذكر من ذوى
الافهام سيما الولد الاعز الحقي الحري
بالاكرام سمي حبيب الله عليه التحية والسلام
لا زال له من التوفيق قوام ومن التائيد

لياه او تفعيتة للغمز والاصول للمتعلم والثاني للمعلم
قوله من ذوى الافهام بفتح الهمزة جمع فهم
والظرف الثاني اما في موضع الحال من فاعل يتذكر
او متعلق بيتذكر بتضمين معنى الاخذ والتعلم
اي يتذكر آخذا ومتعلما من ذوى الافهام فهذا
ايضا يحتمل الوجهين *
قوله سيما السي بمعني المثل يقال هما سيان اي
مثلان واصل سيما لا سيما حذف لا في اللفظ لكنه
مراد معنى وما زائدة اوموصولة اوموصوفة وهذا
اصله ثم استعمل بمعنى خصوصا وفيما بعد *
ثلثة اوجه **قوله** الحفي الشفيق **قوله** الحري
اللائق **قوله** قوام اي ما يقوم به امره
قوله التائيد اي التقوية من الايد بمعني القوة

عصام وعلى الله التوكل وبه الاعتصام القسم
الاول فى المنطق

قوله عصام اي ما يحفظ به امره من الذلل
قوله وعلى الله قدم الظرف ههنا لقصد الحصر وفي قوله
به لرعاية السجع ايضا قوله التوكل هو التمسك
بالحق والانقطاع عن الخلق قوله والاعتصام
وهو التشبث والتمسك قوله القسم الاول لما علم
ضمنا في قوله في تحرير المنطق والكلام ان كتابه على
قسمين لم يحتج الى التصريح بهذا فصح تعريف
القسم الاول بلام العهد لكونه معهودا ضمنا وهذا
بخلاف المقدمة فانها لم يعلم وجودها سابقا فلم
تكن معهودة فلهذا ذكرها وقال مقدمة قوله فى المنطق
فان قيل ليس القسم الاول الا المسائل المنطقية
فما توجيه الظرفية * قلت يجوز ان يراد بالقسم
الاول الالفاظ والعبارات وبالمنطق المعاني فيكون
المعنى ان هذه الالفاظ في بيان هذه المعاني *
ويحتمل وجوها اخر والمفصيل ان القسم الاول عبارة

من احد المعاني السبعة الالفاظ والمعاني والنقوش
او المركب من الاثنين او الثلثة والمنطق عبارة
عن احد معان خمسة اما الملكة والعلم بجميع المسائل
او بالقدر المعتد به الذي يحصل به العصمة ونفس
المسائل جميعا ونفس القدر المعتد به فيحصل من
ملاحظة الخمسة مع السبعة خمسة وثلثون احتمالا
يقرّ رفي بعضها البيان وفي بعضها التحصيل وفي بعضها
الحصول حينما وجد العقل السليم مناسبا *
قوله مقدمة اي هذه مقدمة يبين فيها امور
ثلثة رسم المنطق وبيان الحاجة اليه وموضوعه وهي
ماخوذة من مقدمة الجيش والمراد منها هنا
ان كان الكتاب عبارة عن الالفاظ والعبارات طائفة
من الكلام قد مث امام المقصود لارتباط المقصود
بها ونفعها فيه وان كان عبارة عن المعاني طائفة
من المعاني يوجب الاطلاع عليها بصيرة في الشروع
وتجويز الاحتمالات الاخر في الكتاب يستدعي

جوازها في المقدمة التي هي جزؤه لكن القوم لم يزيدوا على الالفاظ والمعاني في هذا الباب * **قوله** العلم هو الصورة الحاصلة من الشي عند العقل والمصنف رح لم يتعرض لتعريفه اما لاكتفائه بالتصور بوجه ما في مقام التقسيم واما لان تعريفه العلم مشهور مستفيض واما لان العلم بدي هي التصـــور على ما قيل **قوله** ان كان اذعانا للنسبة اي اعتقاد النسبة الخبرية الثبوتية كالاذعان بان زيد قائم او السلبية كالاعتقـــاد بانه ليس بقائم فقد اختار مذهب الحكماء حيث جعل التصديق نفس الاذعان والحكم دون المجموع المركب منه ومن تصور الطرفين كما زعمه الامام الرازي واختار مذهب القدماء حيث جعـــل متعلق الاذعان والحكم الذي هو جزء خبر للقضية هو النسبة الخبرية الثبوتية او السلبية لا وقوع النسبة الثبوتية المقيد به اولا وقوعها اذ

والا فتصور و يقتسمان

المصنف سيشير الى تثليث اجزاء القضية في هباحيث القضايا **قوله** والافتصور سواء كان ادراكا لامر واحد كتصور زيد اولامور متعددة بث وث نسبة كتصور زيد وعمرو ومع نسبة غير تامة لا يصح السكوت عليها كتصور غلام زيد او تامة انشائية كتصور اضرب او خبرية مدركة بادراك غير اذعاني كما في صورة التخييل والشك والوهم **قوله** يقتسمان الاقتسام بمعنى اخذ القسمة على ما في الاساس اي يقتسم التصور والتصديق كلاّ من وصفي الضرورة اي الحصول بلا نظر والاكتساب اي الحصول بالنظر فيأخذ التصور قسما من الضرورة فيصير ضروريا وقسما من الاكتساب فيصير كسبيا وكذا الحال في التصديق فالمذكور في هذه العبارة صريحا هو انقسام الضرورة والاكتساب ويعلم انقسام كل من التصور والتصديق الى الضروري والكسبي ضمنا وكناية وهي ابلغ

بالضرورا لضرورة والاكتساب بالنظر
وهو ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول

واحسن من الصريح قوله بالضرورة اشارة الى
ان هذه القسمة بديهية لا يحتاج الى تجشم الاستدلال
كما ارتكبه القوم * وذلك لانا اذا رجعنا الى
وجداننا وجدنا من التصورات ما هو حاصل لنا
بلا نظر كتصور الحرارة والبرودة * ومنها ما هو حاصل
بالنظر والفكر كتصور حقيقة الملك والجن وكذا من
التصديقات ما يحصل بلا نظر كالتصديق بان الشمس
مشرقة والنار محرقة ومنها ما يحصل بالنظر
كالتصديق بان العالم حادث والصانع موجود *
قوله وهو ملاحظة المعقول اي النظر توجه النفس
نحو الامر المعلوم لتحصيل امر غير معلوم وفي العدول
من لفظ المعلوم الى المعقول فوائد منها التحرز
عن استعمال اللفظ المشترك في التعريف
ومنها التنبيه على ان الفكر انما يجري في المعقولات
اي الامور الكلية الحاصلة في العقل دون الامور

- الجزئية فان الجزئي لا يكون كاسبا ولا مكتسبا
ومنها رعاية السجع فوله فيه الخطأ بل ايل
ان الفكر قد ينتهي الى نتيجة كحدوث العالم وقد
ينتهي الى نقيضها كقدم العالم فاحد الفكرين
خطأ لامحالة والا لزم اجتماع النقيضين فلابد
من قاعدة كلية لو روعيت لم يقع الخطأ في الفكر
وهي المنطق فقد ثبت احتياج الناس الى المنطق
في العصمة عن الخطأ في الفكر فثلث مقدمات الاولى
ان العلم اما تصورا وتصديق والثانية ان كلا
منهما اما يحصل بلا نظرا ويحصل بالنظر والثالثة
ان النظر قد يقع فيه الخطأ فهذه المقدمات الثلث
تفيد احتياج الناس في التحرز عن الخطأ في
الفكر الى قانون وذلك هو المنطق * وعلم من
هذا تعريف المنطق ايضا بانه قانون تعصم
مراعاته الذهن عن الخطأ في الفكر فهذا علم امران
من الامور الثلث التي وضعت المقدمة ابتدائها وبقي

قانون يعصم عنه وهو المنطق وموضوعه المعلوم التصوري والتصديقي من حيث انه يوصل الى مطلـــوب تصوري فيسمى

الكلام في الامر الثالث وهو تحقيق ان موضوع علم المنطق ما ذا فاشار اليه بقوله وموضوعه الخ* **قوله** قانون القانون لفظ يوناني اوسرياني موضوع في الاصل لمسطرا لكتاب وفي الاصطلاح قضية كلية يتعرف منها احكام جزئيات موضوعها كقول النحاة كل فاعل مرفوع فانه حكم كلي يعلم منه احوال جزئيات الفاعل **قوله** وموضوعه موضوع العلم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية والعرض الذاتي ما يعرض للشي اما اولا وبالذات كالتعجب اللاحق للانسان من حيث انه انسان واما بواسطة امر مساو لذلك الشي كالضحك الذي يعرض حقيقـــة للمتعجب ثم ينسب عروضه الى الانسان بالعرض والمجاز فافهم **قوله** المعلوم التصوري اعلم ان موضوع المنطق هو المعرف

معرفا او تصديقي فيسمى حجة

والحجة اما المعرف فهو عبارة عن المعلوم التصوري لكن لا مطلقا بل من حيث انه يوصل الى مجهول تصوري كالحيوان الناطق الموصل الى تصور الانسان واما المعلوم التصوري الذي لا يوصل الى مجهول تصوري فلا يسمى معرفا والمنطقي لا يبحث عنه كالامور الجزئية المعلومة من زيد وعمرو واما الحجة فهي عبارة عن المعلوم التصديقي لكن لا مطلقا ايضا بل من حيث انه يوصل الى مطلوب تصديقي كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث الموصل الى التصديق بقولنا العالم حادث واما ما لا يوصل كقولنا الدار حارة مثلا فليس بحجة والمنطقي لا ينظر فيه بل يبحث عن المعرف والحجة من حيث ادهما كيف ينبغي ان يترتبا حتى يوصلا الى المجهول **قوله** معرفا لانه يعرّف ويبيّن المجهول التصوري **قوله** حجة لانها تصير سببا للغلبة على الخصم والحجة في اللغة الغلبة

فصـــــــل

دلالة اللفظ على تمام ما وضع له مطابقة وعلى جزئه تضمن وعلى الخارج التزام

فهذا من قبيـــل تسمية السبب باسم المسبب

قوله دلالة اللفظ قد علمت ان نظر المنطقي بالذات لما هو في المعرف والحجة وهما من قبيل المعاني لا الالفاظ الا انه كما يتعارف ذكر الحد والغاية والموضوع في صدر كتب المنطق لتفيد بصيرة في الشروع كذلك يتعارف ايراد مباحث الالفاظ بعد المقدمة ليعين على الافادة والاستفادة وذلك بان يبين معاني الالفاظ المصطلحة المستعملة في محاورات أهل هذا العلم من المفرد والمركب والكلي والجزئي والمتواطي والمشكك وغيرها فالبحث عن الالفاظ من حيث الافادة والاستفادة وهما انما يكونان بالدلالة فلهذا بدأ بذكر الدلالة وهي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والاول هو الدال

والثاني موالمدلول والدّال انّ ان كان لفظا فالدلالة
لفظية والافغيرلفظية وكلّ منهما ان كان بسبب وضع
الواضع وتعيينه الاول بازاء الثاني فوضعية
كدلالة لفظ زيد على ذاته ودلالة الدال الاربع
على مدلولاتها وان كان بسبب اقتضاء الطبع حدوث
الدال عند عروض المدلول فطبعية كدلالة اُح اُح
على وجع الصدر ودلالة سرعة النبض على
الحمّى وان كان بسبب امرغير الوضع والطبع
فالدلالة عقلية كدلالة لفظ دبز المسموع من وراء
الجدار على وجود اللافظ وكدلالة الدخان على
النار فاقسام الدلالة ستة والمقصود بالبحث
ههنا هي الدلالة اللفظية الوضعية اذ عليها
مدار الافادة والاستفادة وهي تنقسم الى مطابقة
وتضمن والتزام لان دلالة اللفظ بسبب وضع
الواضع اما على تمام الموضوع له او جزئه او على
امرخارج عنه **قوله** ولابدّ اي في ودلالة الالتزام

من اللزوم عقلا اوعرفا وتلزمهما المطابقة
ولو تقديرا ولا عكس

قوله من اللزوم اي كون الامر الخارجي بحيث يستحيل تصورا لموضوع له بدونه سواء كان هذا اللزوم الذهني عقلا كالبصر بالنسبة الى العمى اوعرفا كالجود بالنسبة الى الحاتم قوله وتلزمهما المطابقة ولو تقديرا اذ لا شك ان الدلالة الوضعية على جزء المعنى ولازمه فرع الدلالة على المسمى سواء كانت تلك الدلالة على المسمى محققة بان يطلق اللفظ ويراد به المسمى ويفهم منه الجزء او اللازم بالتبع اومقدرة كما اذا اشتهر اللفظ في الجزء او اللازم فالدلالة على الموضوع له وان لم يتحقق هناك بالفعل الا انها واقعة تقديرا بمعنى ان لهذا اللفظ معنى لو قصد من اللفظ لكان دلالته عليه مطابقة والى هذا اشار بقوله ولو تقديرا قوله ولا عكس اذ يجوز ان يكون للفظ معنى بسيط لا جزء له ولا

والموضوع ان قصد بجزئه الدلالة على جزء
معناه فمركب

لازم له فتحققت ج المطابقة بدون التضمن
والالتزام ولوكان له معنى مركب لا لازم له تحقق
المتضمن بدون الالتزام ولوكان له معنى بسيط
وله لازم تحقق الالتزام بدون التضمن فالاستلزام
خبر واقع في شيء من الطرفين **قوله** والموضوع
اي اللفظ الموضوع ان اريد دلالة جزء منه على
جزء معناه فهو المركب والا فهو المفرد فالمركب
اما يتحقق في امور اربع الاول ان يكون للفظ
جزء والثاني ان يكون لمعناه جزء والثالث
ان يدل جزء لفظه على جزء معناه والرابع ان تكون
دلالته ارادة فبانتفاء كل من القيود الاربع
يتحقق المفرد فللمركب قسم واحد وللمفرد
اقسام اربع الاول ما لا جزء للفظه نحو همزة
الاستفهام والثاني ما لا جزء لمعناه نحو لفظ الله
والثالث ما لا دلالة لجزء لفظه على جزء معناه كزيد

اما تام خبرا وانشاء واما ناقص تقييد ي
او غيره والافمفردوهوان استقل فمع الدلالة
بهيئته التصريفيـــة على احد الازمنة الثلثة

وعبد الله علما والرابع ما يدل جزء لفظه على جزء
معناه لكن الدلالة غير مقصودة كالحيوان
الناطق علما لشخص انسان **قوله** اما تام اي يصح
السكوت عليه كزيد قائم **قوله** خبرا ان احتمل
الصدق والكذب اي يكون من شانه ان يتصف
بهما بان يقال له صادق او كاذب **قوله** او انشاء
ان لم يحتملهما **قوله** واما ناقص ان لم يصح السكوت
عليه **قوله** تقييد ي ان كان الجزء الثاني قيدًا
للاول نحو غلام زيد ورجل فاضل اوقائم في الدار
قوله او غيره ان لم يكن الثاني قيدًا للاول نحو
في الدار **قوله** والافمفرد اي وان لم يقصد بجزء
منه الدلالة على جزء معناه **قوله** وهو ان استقل
في الدلالة على معناه بان لا يحتاج فيها الى ضم ضميمة
قوله بهيئته بان يكون بحيث كلما تحققت هيئته

التركيبية فى مادة موضوعة متصرفة فيهـــا فهم
جزء واحد من الازمنـــة الثلثة مثلا هيئة نَصَـــرَ
وهي ملتئمة من ثلث حروف مفتوحة متوالية كلما
تحققت فهم الزمان الماضي لكن بشرط ان يكون
تحققها في ضمن مادة موضوعة متصرفة فيها فلا يرد
النقض بنحو جَمَدَ وحَجَرَ **قوله** كلمة فى اصطلاح
المنطقيين وفي عرف النحاة فعل **قوله** والّا اي وان لم
يستقل فى الدلالة **قوله** فاداة في عرف المنطقيين
وحرف عند النحاة **قوله** ايضا مفعول مطلق لفعل
محذوف اي آض ايضا اي رجع رجوعا وفيه اشارة
الى ان هذه القسمة ايضا لمطلق المفرد لا للاسم
فقط وفيه بحث فانه يقتضي ان يكون الفعل
والحرف اذا كانا متحدي المعنى داخلين فى
العلم والمتواطي والمشكك مع انهم لا يعمونهما
بهذه الاسامي بل قد تحقق في موضعـــــه ان
معناهما لا يتصف بالكلية والجزئية فتامل فيه

ان اتحد بمعناه فمع تشخصه وضعاعلم وبدونه
متواط ان تســـاوت افراده ومشكك ان
تفاوتت باولية اواولوية

قوله ان اتحد اي وحد معناه قوله فمع تشخصه
اي جزئيته قوله وضعا اي بحسب الوضع دون
الاستعمال فان مايكون من لوازمه كليا في الاصل
ومشخصا في الاستعمال كاسماء الاشارة على رأي
المصنف رح لايسمى عَلَماً وههنا كلام آخر وهو ان
المراد بالمعنى في هذا التقسيم اما الموضوع له
تحقيقا او ما استعمل فيه اللفظ سواء كان وضع له
تحقيقا او تاويلا فعلى الاول لا يصح عدّ الحقيقة
والمجاز من اقسام متكثر المعنى وعلى الثاني يدخل
نحو اسماء الاشارة على مذهب المصنف في اقسام
متكثر المعنى ويخرج عن متحد المعنى فلا حاجة
في اخراجها الى التقييد بقوله وضعا قوله ان
تساوت اي يكون صدق هذا المعنى الكلي على تلك
الافراد على السوية قوله ان تفاوتت باولية

وان كثر فان وضع لكل فمشترك والا فان
اشتهر في الثاني فمنقول ينسب الى الناقل
والا فحقيقة ومجاز

اي يكون صدق هذا المفهوم على بعض افراده
متقدما من صدقه على بعض آخر بالعلية او يكون
صدقه على بعض اولى وانسب من صدقه على بعض
آخر وغرضه بقوله ان تفاوتت بالولية او الاولوية
تمثيل فان التشكيك لا ينحصر فيهما بل قد يكون
بالزيادة والنقصان او بالشدة والضعف
قوله وان كثر اي اللفظ ان كثر معناه المستعمل
هو فيه فلا يخلوا اما ان يكون موضوعا لكل واحد
من تلك المعاني ابتداء بوضع على حدة او لا يكون
كذلك فعلى الاول يسمى مشتركا كالعين للباصرة
والذهب والذات والركبة وعلى الثاني فلامحالة
ان يكون اللفظ موضوعا لواحد من تلك المعاني
اذ هو قسم من اللفظ الموضوع ثم انه استعمل في
معنى آخر فان اشتهر في الثاني وترك استعماله

* فصـــــل *

المفهـــوم اذا امتنـــع

في المعنى الاول بحيث يتبـــاد رمنه الثاني اذا اطلق مجردا عن القرائن فهـــل يسمى منقولا و آن لم يشتهر في الثاني ولم يهجر في الاول بل يستعمل تارة في الاول وأخرى في الثاني فان استعمل في الاول اي المعنى الموضوع له يسمى اللفظ حقيقة وان استعمل في الثاني الذي هو غير الموضوع له يسمى مجازا ثم اعلم ان المنقول لابد له من ناقل من المعنى الاول المنقول عنـــه الى المعنى الثـــاني المنقول اليه فهـــل الناقل اما اهل الشرع او اهل العرف العام او اهل اصطلاح خاص كالنحوي مثلا فعلى الاول يسمى منقولا شرعيا وعلى الثاني عرفيا وعلى الثالث اصطلاحيا والى هذا اشار بقوله ينسب الى الناقل

قوله المفهوم اي ما يحصـــل في العقل وآعلم ان ما يستفاد من اللفظ باعتبار انه فهم منـــه يسمى مفهوما وباعتبار انه قصد منه يسمى معنى

فرض صدقه على كثيرين جزئي والافكلي
امتنعت افراده اوامكنت ولم يوجد
او وجد الواحد فقط مع امكان الغير
او امتناعه او الكثير مع التناهي
او عدمه

واعتبار ان الدال عليه يسمى صدقا ولا
قوله فرض صدقه الفرض ههنا بمعنى
تجويز العقل لا التقدير فانه لا يستحيل تقدير
صدق الجزئي على كثيرين **قوله** امتنعت
افراده كشريك الباري **قوله** اوامكنت اي
لم يمتنع افراده فيشمل الواجب والممكن الخاص
كليهما **قوله** ولم يوجد كالعنقاء **قوله** مع
امكان الغير كالشمس **قوله** او امتناعه
كمفهوم الواجب الوجود **قوله** مع التناهي
كالكواكب السبع السيارة **قوله** او عدمه
كمعلومات الباري تعالى وكالنفس
الناطقة على مذهب بعض الحكماء

* فصـــــل *

الكليان ان تفارقا كلياً فمتباينان والا فان
تصادقا كليا من الجانبين فمتساويان

قوله الكليان ان تفارقا كليا فمتباينان والا فان تصادقا كليا من الجانبين فمتساويان اي كل كليين لابد ان يتحقق بينهما احدى النسب الاربع التباين الكلي والتساوي والعموم المطلق والعموم من وجه وذلك لانهما اما ان لا يصدق شيء منهما على شيء من افراد الآخر او يصدق فعلى الاول فهما متباينان كالانسان والحجر وعلى الثاني فاما ان لايكون هذا الصدق كليا من جانب اصلا او يكون فعلى الاول فهما اعم واخص من وجه كالحيوان والابيض وعلى الثاني فاما ان يكون الصدق الكلي من الجانبين او من جانب واحد فعلى الاول فهما متساويان كالانسان والناطق وعلى الثاني فهما اعم واخص مطلقا كالحيوان والانسان فمرجع التساوي الى وجهتين كليتين كحو كل انسان

وتقيضاهما كذلك او من جانب فاعم
واخص مطلقـــــا

ناطق وكل ناطق انسان ومرجع التباين الى سالبتين
كليتين نحو لاشيء من الانسان بحجر ولاشيء من الحجر
بانسان ومرجع العموم والخصوص مطلقا الى موجبة
كلية موضوعها الاخص ومحمولها الاعم وسالبة
جزئية موضوعها الاعم ومحمولها الاخص نحو كل
انسان حيوان وبعض الحيوان ليس بانسان
ومرجع العموم والخصوص من وجه الى موجبتين
جزئيتين وسالبتين جزئيتين نحو بعض الحيوان
ابيض وبعض الابيض حيوان وبعض الحيوان
ليس بابيض وبعض الابيض ليس بحيوان
قوله نقيضا هما كذلك يعني ان نقيض المتساويين
ايضا متساويان اي كلما صدق عليه احد النقيضين
صدق عليه نقيض الآخر اذ لو صدق احدهما بدون
الآخر لصدق عين الآخر ضرورة استحالة ارتفاع
النقيضين فيصدق عين الآخر بدون عين الاول

لامتناع اجتماع النقيضين وهذا يرفع الارتفاع بين العينين مثلا لوصدق اللا انسان على شيء ولم يصدق عليه اللا ناطق لصدق عليه الناطق فيصدق اللا ناطق هنا بدون الانسان هذا خلفه - **قوله** ونقيضا هما بالعكس اي نقيض الاعم والاخص مطلقا اعم واخص مطلقا لكن بعكس العينين فنقيض الاعم اخص ونقيض الاخص اعم يعني كلما صدق عليه نقيض الاعم صدق عليه نقيض الاخص وليس كلما صدق عليه نقيض الاخص صدق عليه نقيض الاعم اما الاول فلانه لو صدق نقيض الاعم على شيء بدون نقيض الاخص لصدق عليه مع عين الاخص فيصدق عين الاخص بدون عين الاعرف مثلا لو صدق اللاحيوان على شيء بدون اللانسان لصدق عليه الانسان ويمتنع هذا لصدق الحيوان لامتناع اجتماع النقيضين فيصدق الانسان بدون الحيوان واما الثاني فلانه يصدق

To: www.al-mostafa.com

والا فمن وجه وبين نقيضيهما تباين جزئي

ماثبت ان كل نقيض الاعم نقيض الاخص اذلو كان كل نقيض الاخص نقيض الاعم لكان النقيضان متساويين فيكون نقيضاهما وهما العينان متساويين كما مر وقد كان العينان اعم واخص مطلقا هف

قوله والا فمن وجه اي وان لم يتصادقا كليا من الجانبين او من جانب واحد فمن وجه

قوله تباين جزئي التباين الجزئي هو صدق كل من الكليين بدون الآخر في الجملة فان صدقا معا ايضا كان بينهما عموم من وجه وان لم يصدقا معا اصلا كان بينهما تباين كلي فالتباين الجزئي يتحقق في ضمن العموم من وجه وفي ضمن التباين الكلي ايضا ثم ان الامرين الذين بينهما عموم وخصوص من وجه قد يكون بين نقيضيهما ايضا العموم من وجه كالحيوان والابيض فان بين نقيضيهما وهما اللاحيوان واللا ابيض ايضا عموما من وجه وقد يكون بين نقيضيهما تباين كلي كالحيوان

والانسان فان بينهما عموما من وجه وبين نقيضيهما
وهما اللاحيوان واللاانسان متباينة كليتين فافهم ان بين
نقيضي الاعم والاخص من وجه تباين جزئي لا العموم
من وجه فقط ولا التباين الكلي فقط **قوله** كالمتباينين
اي كما ان بين نقيضي الاعم والاخص من وجه
مباينة جزئية كذلك بين نقيضي المتباينين تباينا
جزئيا فانه لما صدق كل واحد من العينين مع نقيض
الآخر صدق كل واحد من النقيضين مع عين
الآخر فيصدق كل من النقيضين بدون الآخر في
الجملة وهو تباين جزئي غير انه قد يتحقق في ضمن
التباين الكلي كالموجود والمعدوم فان بين نقيضيهما
وهما اللاموجود واللامعدوم ايضا تباينا كليا
وقد يتحقق في ضمن العموم من وجه كما لانسان
واللاحجر فان بين نقيضيهما وهما اللاانسان واللاحجر
عموما من وجه فلذا قالوا ان بين نقيضيهما مباينة
جزئية حتى يصح في الكل هذا واعلم ان المصنف رح

اخر ذكر نقيضي المتباينين بوجهين الاول
قصد الاختصار بقيامه على نقيضي الاعم والاخص
من وجه والثاني انا تصور المتباينين الجزئي من حيث
انه متحقق في ضمن فرديه لا من حيث انه مجرد
من خصوص فرديه موقوف على تصور فرديه الذين
هما العموم من وجه والتباين الكلي فقبل ذكر
فرديه كليهما لا يتأتى ذكره **قوله** وقد يقال الجزئي
الخ يعني ان لفظ الجزئي كما يطلق على المفهوم الذي
يمتنع تصوره على كثيرين كذلك يطلق على
الاخص من شيء فعلى الاول يقيد بقيد الحقيقي
وعلى الثاني بالاضافي والجزئي بالمعنى الثاني
اعم منه بالمعنى الاول اذ كل جزئي حقيقي فهو اضافي
لانه مندرج تحت مفهوم عام واقله المفهوم
والشي والامر ولا عكس اذ الجزئي الاضافي قد يكون
كليا كالانسان بالنسبة الى الحيوان ولك ان تحمل
قوله ومرادهم على جواب سؤال مقدر كأنّ قائلا

يقول ا لا خص على ما علم سابقا هو الكلي الـذي
يصدق عليه كلي آخر مثل فا كليا ولا يصدق هو على
ذلك الآخر كذلك والجزئي الاضافي لا يلزم ان يكون
كليا بل قد يكون جزئيا حقيقيا فتفسيرا لجـزئي
الا ضا في بهذا المعنى تفسير بالاخص فا فهم
بقوله وهو اعم اي الاخص المذكور ههنـا
اعم من الاخص المعلوم سابقا ومنه يعلم ان الجزئي
بهذا المعنى اعم من الجزئي الحقيقي فيعلم بيان
النسبة التراما وهذا من فوائد بعض مشائخنا
طاب الله ثراه **قوله** الكليات اي الكليات التي
لها افراد بحسب نفس الامر في الذهن او في الخارج
منحصرة في خمسة انواع اما الكليات الفرضية التي
لا مصداق لها خارجا ولا ذهنا فلا يتعلق بالبحث
عنها غرض يعتد به ثم الكلي اذا نسب الى افراده
المحققة في نفس الامر فاما ان يكون عين حقيقة
تلك الافراد فهو النوع او جزء حقيقتها فان كان

الاول جنس وهو المقول على الكثيرين
الحقيقة في جواب ما هو فان كان الجواب
عن الماهية وعن بعض المشاركات هو الجواب
عنها وعن الكل فقريب كالحيوان والا فبعيد كالجسم
تمام المشترك بين شيء منها وبين بعض آخر هو
الجنس والا هو الفصل ويقال لهذه الثلثة ذاتيات
او خارج عنها ويقال له العرض فاما ان يختص بافراد
حقيقة واحدة او لا يختص فالاول هو الخاصة
والثاني هو العرض العام فهذا دليل انحصار
الكليات في الخمسة **قوله** الثاني في المحمول
قوله في جواب ما هو اعلم ان ما هو سوال عن
تمام الحقيقة فان اقتصر في السوال على ذكر امر
واحد كان السوال عن تمام الماهية المختصة به
فيقع النوع في الجواب بان كان المذكور امرا شخصيا
او السبب التام ان كان المذكور حقيقة كلية وان جمع
في السوال بين امور كان السوال عن تمام الماهية
المشتركة بين تلك الامور ثم تلك الامور ان كانت

الناصي والثاني النوع وهوا لمقول على الكثير المتفقة الحقيقة في جواب ما هو

متفقة الحقيقة كان السوال عن تمام الحقيقة المتفقة المتحدة في تلك الامور فيقع النوع ايضا في الجواب وان كانت مختلفة الحقيقة كان السوال عن تمام الحقيقة المشتركة بين تلك الحقائق المختلفة وقد عرفت ان تمام الذاتي المشترك بين الحقائق المختلفة هو الجنس فيقع الجنس في الجواب فالجنس لا بد له من ان يقع جوابا عن الماهية وعن بعض الحقائق المختلفة المشاركة اياها في ذلك الجنس فان كان مع ذلك جوابا عن الماهية وعن كل واحد من الماهيات المختلفة المشاركة لها في ذلك الجنس فالجنس قريب كالحيوان حيث يقع جوابا للسوال عن الانسان وعن كل ما يشاركه في الماهية الحيوانية وان لم يقع جوابا عن الماهية وعن كل ما يشاركها في ذلك الجنس فبعيد كالجسم حيث يقع جوابا عن السوال بالانسان والحجر ولا يقع

وقد يقال على الماهية المقول عليها وعلى غيرها
الجنس في جواب ماهو ويختص باسم الاضافي
كالاول بالحقيقي وبينهما عموم وخصوص من
وجه لتصادقهما في الانسان وتفارقهما في الحيوان

حيوانا بأعني السواد بالانسان والشجر والفرس مثلا
قوله على الماهية اي الماهية المقولة في جواب ماهو
فلا تكرن الا كليا ذاتيا لما تحته لا عرضيا والشخص
كزيد والصنف كالرومي مثلا خارجان عنها فالنوع
الاضافي دائما يكون اما نوعا حقيقيا مندرجا تحت
جنس كالانسان تحت الحيوان او نوعا اضافيا جنسا مندرجا
تحت جنس آخر كالحيوان تحت الجسم النامي
فنفي الاول يتصادق النوع الحقيقي والاضافي
وفي الثاني يوجد الاضافي بدون الحقيقي ويجوز
ايضا تحقق الحقيقي بدون الاضافي فيما اذا كان
النوع بسيطا لا جزء له حتى يكون جنسا له
وقد مثل بالنقطة وفيه مناقشة وبالجملة
النسبة بينهما هي العموم من وجه

والنقطة ثم الاجناس قد يترتب متصاعدة
الى العالي ويسمى جنس الاجناس

قوله والنقطة النقطة طرف الخط والخط
طرف السطح والسطح طرف الجسم
فالسطح غير منقسم في العمق والخط غير منقسم
في العرض والعمق والنقطة غير منقسمة في الطول
والعرض والعمق فهي عرض لاتقبل القسمة اصلا
واذا لم تقبل القسمة اصلا لم يكن لها جزء
فلا يكون لها جنس وفيه نظر لانا هذا يدل على
انه لا جزء لها في الخارج والجنس ليس جزء
خارجيا بل هو من الاجزاء العقلية فيجاز
ان يكون للنقطة جزء عقلي وهو جنس لها
وان لم يكن لها جزء في الخارج **قوله** متصاعدة
بان يكون الترقي من خاص الى عام وذلك لان
جنس الجنس يكون اعم من الجنس
وهكذا الى جنس لاجنس فوقه وهو العالي
ويسمى جنس الاجناس كالجوهر

والانواع متنازلة الى السافل ويسمى نوع الانواع وما بينهما متوسطات

قوله متنازلة بان يكون التنزل من عام الى خاص وذلك لان نوع النوع يكون اخص من النوع وقد يتسلسل من [illegible] الى نوع لا نوع تحته وهو السافل ونوع الانواع كالانسان قوله وما بينهما اي بين العالي والسافل في سلسلتي الانواع والاجناس يسمى متوسطات فما بين الجنس العالي والجنس السافل اجناس متوسطة وما بين النوع العالي والنوع السافل انواع متوسطة هذا ان رجع الضمير الى مجرد العالي والسافل وان عاد الى الجنس العالي والنوع السافل المذكورين صريحا كان المعنى ان ما بين الجنس العالي والنوع السافل متوسطات اما جنس متوسط فقط كالنوع العالي او نوع متوسط فقط كالجنس السافل او جنس متوسط ونوع متوسط معا كالجسم النامي ثم اعلم ان المصنف لم يتعرض للجنس المفرد والنوع المفرد

الثالث الفصل وهو المقول على الشيء في جواب اي شيء هو في ذاته فان ميزه عن المشاركات في الجنس القريب

اما لان الكلام فيما يترتب والمفرد ليس داخلا في سلسلة الترتيب واما لعدم تيقن وجوده * قوله اي شيء اعلم ان كلمة اي موضوعة ليطلب بها ما يميز الشيء عما يشاركه فيما اضيف اليه هذه الكلمة مثلا اذا ابصرت شيأ من بعيد وتيقنت انه حيوان لكن تردد في انه ملك هو انسان او فرس او غيرهما تقول اي حيوان هذا فيجاب بما يخصصه ويميزه عن مشاركاته في الحيوانية واذا عرفت هذا فنقول اذا قلنا الانسان اي شيء هو في ذاته كان المطلوب ذاتيا من ذاتيات الانسان يميزه عما يشاركه في الشيئة فيصح ان يجاب بانه حيوان ناطق كما يصح ان يجاب بانه ناطق فيلزم صحة وقوع الحد في جواب اي شيء وايضا يلزم ان لا يكون تعريف الفصل ما نعا لصدقه على الحد وهذا مما

استشكله الامام الرازي في هذا المقام واجاب صاحب المحاكمات بان معنى اي وان كان بحسب اللغة لطلب المميز مطلقا لكن ارباب المعقول اصطلحوا على انه لطلب مميز لا يكون مقولا في جواب ماهو وبهذا يخرج الحد والجنس ايضا والمحقق الطوسي ههنا مسلك آخر اد ق واتقن هو انا لا نسئل عن الفصل الا بعد ان نعلم ان للشيء جنسا بناء على ان ما لا جنس له لا فصل له واذا علمنا الشيء بالجنس فنطلب ما يميزه عن مشاركاته في ذلك الجنس فنقول الانسان اي حيوان هو في ذاته فتعين الجواب بالناطق لا غير فكلمة شي في التعريف كناية عن الجنس فح يندفع الاشكال بحد افيره **قوله** فقريب كالناطق بالنسبة الى الانسان حيث يميزه عن المشاركات في الجنس القريب وهو الحيوان **قوله** فبعيد كالحساس بالنسبة الى الانسان حيث يميزه عن المشاركات في

واذا نسب الى مايميزه فمقوم والى مايميزعنه
فمقسم والمقوم للعالي مقوم للسافل

الجنس البعيد وهوالجسم النامي **قوله** واذانسب
الخ العقل له نسبة الى الماهية التي هومخصص مميزلها
ونسبة الى الجنس الذي هويميزالماهية عنه من بين
افراده فهو باعتبارالاول يسمى مقوما لانه جزء للماهية
ومحصل لها وباعتبارالثاني يسمى مقسما لانه
باضمامه الى هذا الجنس وجود المحصل قسما
وعدما محصل قسما آخركما ترى في تقسيم الحيوان
الى الحيوان الناطق والحيوان الغيرالناطق
قوله والمقوم للعالي اللام للاستغراق اي كل
فصل مقوم للعالي فهوفصل مقوم للسافل لان مقوم
العالي جزء للعالي والعالي جزء للسافل وجزء
الجزء جزء فمقوم العالي جزء للسافل ثم انه يميز
السافل عن كل مايميزالعالي عنه فيكون جزء امميزا
له وهومعنى المقوم وليعلم ان المراد بالعالي
ههنا كل جنس اونوع يكون فوق آخرسواء كان

(تتمة)

ولا عكس والمقسم بالعكس الرابع الخاصة وهو الخارج المقول على ما تحت

فوقه آخرا ولم يكن وكذا المراد بالسافل كل جنس او نوع يكون تحت آخر سواء كان تحته آخرا ولم يكن حتى ان الجنس المتوسط عالٍ بالنسبة الى ما تحته وسافل بالنسبة الى ما فوقه **قوله** ولا عكس اي كليا يعني انه ليس كل مقوم للسافل مقوما للعالي فان الناطق مقوم للسافل الذي هو الانسان وليس مقوما للعالي الذي هو الحيوان **قوله** والمقسم بالعكس اي كل مقسم للسافل مقسم للعالي ولا عكس اي كليا اما الاول فلان السافل قسم من العالي فكل فصل حصل للسافل قسما قد حصل للعالي قسما لان قسم القسم قسم وأما الثاني فلان الحساس مثلا مقسم للعالي الذي هو الجسم النامي وليس مقسما للسافل الذي هو الحيوان **قوله** وهو الخارج اي الكلي الخارج فان المقسم معتبر في جميع مفهومات الاقسام اعلم ان الخاصة

حقيقة واحدة الخامس العرض العام وهو الخارج
المقول عليها وعلى غيرها وكل منهما ان امتنع
انفكاكه عن الشيء فلازم بالنظر الى الماهية
فتنقسم الى خاصة شاملة لجميع افراد ماهي خاصة
له كالكاتب بالقوة للانسان والى غير شاملة لجميع
افراده كالكاتب بالفعل له **قوله** حقيقة واحدة
نوعية او جنسية فالاول خاصة النوع كالضحك
والثاني خاصة الجنس كالماشي خاصة للحيوان
وعرض عام للانسان فافهم **قوله** وعلى غيرها
كالماشي فانه يقال على حقيقة الانسان وعلى غيرها
من الحقائق الحيوانية **قوله** وكل منهما اي كل
من الخاصة والعرض العام وبالحمله الكلي الذي
هو عرض لافراده اما لازم او مفارق اذ لايخلو
اما ان يستحيل انفكاكه عن معروضه او لا فالاول
هو الاول والثاني هو الثاني ثم اللازم ينقسم
بقسمين احدهما لازم له بالنظر الى نفس الماهية
مع قطع النظر عن خصوص وجوده في الخارج

او الوجود بين يلزم تصوره من تصورا لملزوم
اومن تصورهما الجزم با للزوم وغيربين بخلافه
وا لا فعرض مفارق

او في الذهن وذ لك با ن يكون هذ ا الشيء بحيث
كلما تحقق في ا لذ هن ا وفي الخـــا رج كان هذا
ا للا زم ثا بتا له واما لازم له با لنظـــر الى وجود ه
اي ا لى خصوص وجوده ا لخارجي او ا لذ هني
وهذ ا القسم با لحقيقة قسما ن فاقسيا م ا للا زم
بهذ ا التقسيم ثلثة لا زم ا لماهية كالزوجية للاربعة
ولازم الوجود الخا رجي كالاحراق للنار ولازم الوجود
الذ هني كون حقيقة ا لانسا ن كلية وهذ ا
القسم يسمى معقولا ثا نيا ايضا والثاني ان ا للا زم
اما بين ا وغيربين فا لبين له معنيا ن احد هما
اللا زم الذي يلزم تصوره من تصورا لملزوم كما
يلـــزم تصو را لبصر من تصو ر ا لعمى وهذ ا
يقا ل له ا لبين با لمعنى ا لاخص وبه فغير ا لبين
هواللازم الذي لا يلزم تصوره من تصورا لملزوم كا لكتابة

يدوم اويزول بسرعة اوبطوء حاتمة مفهوم
الكلي اسمي كليا منطقيا

بالقوة للانسان والثاني من معنى البين هواللازم
الذي يلزم من تصوره مع تصورالملزوم والنسبة
بينهما الجزم باللزوم كزوجية الاربعة فان العقل
اذا تصورالاربعة والزوجية ونسبة الزوجية
اليها يحكم جزما بان الزوجية لازمة لها وذلك
يقال له البين بالمعنى الاعم وغير البين هواللازم
الذي لا يلزم من تصوره مع تصورالملزوم والنسبة
بينهما الجزم باللزوم كالحدوث للعالم فهذا التقسيم
الثاني بالحقيقة تقسيمان الا ان القسمين الحاصلين
على كلا التقديرين انما سميا بالبين وغير البين
قوله يدوم كحركة الفلك فانها دائمة للفلك وان لم
يمتنع انفكاكه نظرا الى ذاته **قوله** بسرعة كحمرة
الخجل وصفرة الوجل **قوله** اوبطوء كالشباب
قوله مفهوم الكلي اي ما يطلق عليه لفظ الكلي
يعني المفهوم الذي لا يمتنع نفرض صدقه على كثيرين

يسمى كليا منطقيا لان المنطقي يقصد من الكلي
من المعنى **قوله** ومعروضه اي ما يصدق عليه
هذا المفهوم كالانسان والحيوان يسمى كليا طبعيا
لوجوده في الطبائع يعني في الخارج على ما سيجيء
قوله والمجموع المركب من هذا العارض
والمعروض كالانسان الكلي والحيوان الكلي يسمى
كليا عقليا اذ لا وجود له الا في العقل **قوله** وكذا
الانواع الخمسة يعني كما ان الكلي يكون منطقيا
وطبعيا وعقليا كذا الانواع الخمسة يعني الجنس
والنوع والفصل والخاصة والعرض العام تجري
في كل منها هذه الاعتبارات الثلث مثلا مفهوم
النوع اعني الكلي المقول على كثيرين متفقين في الحقيقة
في جواب ما هو يسمى نوعا منطقيا ومعروضه كالانسان
والفرس يسمى نوعا طبعيا والمجموع المركب من
العارض والمعروض كالانسان النوع نوعا عقليا
وعلى هذا قس البواقي بل الاعتبارات الثلث

والحق وجود الطبعي بمعنى وجود اشخاصه

* فصـــــــل *

تجري في الجزئي ايضا فانا اذا قلنا زيد جزئي فمفهوم الجزئي اعني مايمتنع فرض صدقه على كثيرين يسمى جزئيا منطقيا ومعروضه اعني زيد يسمى جزئيا طبعية والمجموع اعني زيد الجزئي يسمى جزئيا عقليا

قوله والحق وجود الطبعي بمعني وجود اشخاصه لا ينبغي ان يشك في ان الكلي المنطقي غير موجود في الخارج فان الكلية انما تعرض للمفهومات في العقل ولن اكانت من المعقولات الثانية وكذا في ان العقلي غير موجود فيه فان انتفاء الجزء يستلزم انتفاء الكل وانما النزاع في ان الطبعي كالانسان من حيث هو انسان الذي تعرضه الكلية في العقل هل هو موجود في الخارج بوجود افراده ام لا بل ليس الموجود فيه الا افراد الاول مذهب جمهور الحكماء والثاني مذهب بعض المتأخرين و منهم المصنف ولن اقال الحق هو الثاني وذلك لانه لو وجد في الخارج في

معرفة الشيء ما يقال عليه لافادة تصوره ويشترط
أن يكون مساويا واجليا فلا يصح بالاعم
والاخص والمساوي معرفة وجهالة ولا اخفى

ضمن افراده لزم اتصافه بالمعرف الواحد بالصفات
المتضادة كالكلية والجزئية ووجود الشيء الواحد
في الامكنة المتعددة وهو بمعنى وجود الطبيعي
بعوارضه الفردية موجودة فيه وفيه تأمل وتحقيق
بالحق في حواشي التجريد **قوله** معرف الشيء بعد
الفراغ من بيان ما يتركب منه المعرف شرع في البحث
عنه وقد علمت ان المقصود بالذات في هذا الفن
هو البحث عنه وعن الحجة وعرفه بانه ما يحمل على
الشيء اي المعرف ليفيد تصور هذا الشيء اما بالكنه
او بوجه يمتاز به عن جميع ما عداه ولهذا لم
يجز ان يكون اعم مطلقا لان الاعم لا يفيد شيأ
منهما كالحيوان في تعريف الانسان فان الحيوان
ليس بكنه الانسان لان حقيقة الانسان هو
الحيوان مع الناطق وايضا لا يميز الانسان عن

والتعريف بالفصل القريب حد و بالخاصة رسم
فان كان مع الجنس القريب فتام والا فناقص

بجميع ما عداه لان بعض الحيوان هو الفرس
وكذا الحال في الاعم من وجه وأما الاخص
اعني مطلقا فهو وان جاز ان يفيد تصوره تصور الاعم
بالكنه او بوجه يمتاز به عما عداه كما اذا تصورت الحيوان
بانه انسان والانسان حيوان ناطق فقد تصورت الحيوان
في ضمن الانسان بالحد الوجهين لكن لما كان الاخص
اقل وجودا في العقل واخفى في نظره وشان المعرف
ان يكون اعرف من المعرف لم يجز ان يكون اخص
منه ايضا وقد علم من تعريف المعرف بما يحمل على
الشيء انه لا يجوز ان يكون مباينا للمعرف فتعين ان يكون
مساويا له ثم ينبغي ان يكون المعرف اعرف من المعرف
في نظر العقل لانه معلوم موصل الى تصور المجهول
والمعرف لا اخفى ولا مساويا في الخفاء والظهور
قوله بالفصل القريب حد التعريف لابد له ان
يشتمل على امر يخص المعرف ويساويه بناء على ما سبق من

ولم يعتبروا بالعرض العام

اشتراط المساواة فهذا الامران كان ذاتيا كان فصلا قريبا
وان كان عرضيا كان خاصة لامحالة فعلى الاول المعرف
يسمى حدا وعلى الثاني رسما تم كل منهما ان اشتمل على
الجنس القريب يسمى حدا تاما ورسما تاما وان
لم يشتمل على الجنس القريب سواء اشتمل على الجنس
البعيد اوكان هناك فصل قريب وحده او خاصة
وحدها يسمى حدا ناقصا ورسما ناقصا من اهمل
هذا معهما وفيه ابحاث لايسعها المقام **قوله** ولم
يعتبروا بالعرض العام قالوا الغرض من التعريف
اما الاطلاع على كنه المعرف او امتيازه عن جميع
ماعداه والعرض العام لا يفيد شيأ منهما فلك ان لم
يعتبروه في مقام التعريف والظاهر ان غرضهم
من ذلك انه لم يعتبروا انفرادا واما التعريف
بمجموع امور كل واحد منهما عرض عام للمعرف
لكن المجموع يخصه كتعريف الانسان بماش مستقيم
القامة مثلا وتعريف الخفاش بالطائر المولود

وقد اجيز فى الناقص ان يكون اعم كاللفظي وهو ما يقصد به تفسير مدلول اللفظ

فهو تعريف لخاصة مركبة معتبرة عند هم كما صرح به بعض المتأخرين **قوله** وقد اجيز فى الناقص ان يكون اعم اشارة الى ما اجازة المتقدمون حيث حققوا انه يجوز التعريف بالاعم الاعم كتعريف الانسان بالحيوان فيكون حدا ناقصا او بالعرض العام كتعريفه بالماشي فيكون رسما ناقصا بل جوزوا التعريف بالعرض الاخص ايضا كتعريف الحيوان بالضاحك لكن المصنف لم يعتمد به لزعمه انه تعريف بالاخفى وهو غير جائز صلا **قوله** كاللفظي اي كما اجيز فى التعريف اللفظي ان يكون اعم كقولهم معنى اثبت **قوله** تفسير مدلول اللفظ اي تعيين معنى اللفظ من بين المعاني المخزونة فى الخاطر فليس فيه تحصيل مجهول من معلوم كما فى المعرف الحقيقي فافهم

* فصـــــــل *

في بحث القضية يقابلها * القضية قول يحتمل الصدق والكذب فان كان المحكوم فيها بثبوت شئ لشئ او نفيه عنه فحملية موجبة او سالبة بمعنى المحكوم عليه موضوعا والدال على النسبة رابطة

قوله القضية قول القول في عرف اهل الفن يقال للمركب سواء كان مركبا معقولا او ملفوظا فالتعريف يشمل القضية المعقولة والملفوظة قوله يحتمل الصدق والكذب الصدق في هو المطابقة للواقع والكذب هو اللا مطابقة له وهذا المعنى لا يتوقف معرفته على معرفة الخبر والقضية فلا دور قوله موضوعا لانه وضع وعين ليحكم عليه قوله محمولا لانه امر جعل محمولا لموضوعه قوله والدال على النسبة رابطة اي اللفظ المذكور في القضية الملفوظة التي دل على النسبة الحكمية تسمى رابطة تسمية الدال باسم المدلول له

وقد استعير لها هو

غاية الرابطة حقيقة هو النسبة الحكمية وفي قوله والدال على النسبة اشارة الى ان الرابطة آداة لا تدل الا على النسبة التي هي معنى حرفي غير مستقل واعلم ان الرابطة قد تذكر في القضية وقد تحذف فالقضية على الاول تسمى ثلاثية وعلى الثاني ثنائية **قوله** وقد استعير لها هو واعلم ان الرابطة تنقسم الى زمانية تدل على اقتران النسبة الحكمية باحد الازمنة الثلثة وغير زمانية بخلاف ذلك وذكر الفارابي ان الحكمة الفلسفية لما نقلت من اللغة اليونانية الى العربية وجد القوم ان الرابطة الزمانية في لغة العرب هي الافعال الناقصة ولكن لم يجدوا في تلك اللغة رابطة غير زمانية تقوم مقام (هست) في الفارسية و (اُسْتُنْ) في اليونانية فاستعاروا للرابطة الغير الزمانية لفظة هو وهي ونحوهما مع كونهما في الاصل اسماء لا ادوات فهل اما اشار المصنف اليه بقوله وقد استعير لها هو وقد يذكر للرابطة الغير الزمانية اسماء مشتقة من الافعال

والانشرطية ويسمى الجزء الاول مقدما
والثاني تاليا وآلموضوع ان كان شخصا معينا
سميت القضية شخصية ومخصوصة وان كان
نفس الحقيقة فطبعية والافان بين كمية افراده
كلا او بعضا فمحصورة كلية اوجزئية وطيه البيان
مسورا والا فمهملة

الناقصة نحو كائن وموجود في قولنا زيد كائن
قائما وعمرو موجود شاعرا **قوله** والانشرطية اي
وان لم يكن الحكم كذلك اي ثبوت شيء للشيء او نفيه
عنه فالقضية شرطية سواء كان الحكم بثبوت نسبة
على تقدير اخرى او نفي ذلك الثبوت او بالمنافاة
بين النسبتين او سلب تلك المنافاة فالاولى شرطية
متصلة والثانية منفصلة وآعلم ان حصر القضية
في الحملية والشرطية على ما قرره المصنف عقلي دائر
بين النفي والاثبات وآما حصر الشرطية في المتصلة
والمنفصلة فاستقرائي **قوله** مقدما لتقدمه في الذكر
قوله تاليا لتلو للجزء الاول **قوله** والموضوع

هذا التقسيم للقضية الحملية باعتبار الموضوع
ولن الوحظ في تسمية الاقسام حال الموضوع فيسمى
ما هو موضوعه شخص شخصية وعلى هذا القياس غير
ذلك ومحصل التقسيم ان الموضوع اما جزئي حقيقي
كقولنا هذا انسان او كلي وعلى الثاني فاما ان يكون
الحكم على نفس حقيقة هذا الكلي او على افراده وعلى
الثاني فاما ان تبين كمية افراد المحكوم عليها بان
يبين ان الحكم على كلها او على بعضها اولا يبين ذلك
بل يهمل فالاول شخصية والثاني طبعية والثالث
محصورة والرابع مهملة ثم المحصورة ان بين فيها
ان الحكم على كل افراد الموضوع فكلية وان بين
ان الحكم على بعض افراد الموضوع فجزئية
وكل منهما اما موجبة او سالبة ولا بد في كل من تلك
المحصورات الاربع من امر يبين كمية افراد الموضوع
ويسمى ذلك الامر بالسور اذ كما ان سور البلد
محيط به كذلك هذا الامر محيط بما حكم عليه من

وتلازم الجزئية

افراد الموضوع فسورا لموجبة الكلية هو كل ولا م الاستغراق وما يفيد معناهما من اي لغة كانت وسور الموجبة الجزئية هو بعض وواحد وما يفيد معناهما وسور السالبة الكلية لا شيء ولا واحد ونظائرهما وسور السالبة الجزئية ليس كل وليس بعض وبعض ليس وما يشابهها **قوله** وتلازم الجزئية واعلم ان القضايا المعتبرة في العلوم هي المحصورات الاربع لا غير وذلك لان المهملة والجزئية متلازمان اذ كلما صدق الحكم على افراد الموضوع في الجملة صدق على بعض افراده وبالعكس فالمهملة بمنزلة جزئية تحت الجزئية والشخصية لا يبحث عنها بخصوصها فانه لا كمال في معرفة الجزئيات لتغيرها وعدم ثباتها بل انما يبحث عنها في ضمن المحصورات التي يحكم فيها على الاشخاص اجمالا والطبيعية لا يبحث عنها في العلوم اصلا فان الطبائع الكلية من حيث نفس مفهومها كما هو موضوع الطبيعة لا من

ولا بد في الموجبة من وجود الموضوع محققا
وهي الخارجية او مقدرا فالحقيقة او ذهنا
فالذهنية

حيث تحققها في ضمن الاشخاص غير موجودة
في الخارج فلا كمال في معرفة احوالها فانحصرت
القضايا المعتبرة في المحصورات الاربع
قوله ولابد في الموجبة اي في صدقها من وجود
الموضوع وذلك لان الحكم في الموجبة ثبوت شيء لشيء
وثبوت شيء لشيء فرع ثبوت المثبت له اعني الموضوع فاما
يصدق هذا الحكم اذا كان الموضوع محققا موجودا
اما في الخارج ان كان الحكم بثبوت المحمول له هناك
او في الذهن كذلك فمراد القضايا الحملية المعتبرة
باعتبار وجود موضوعاتها ثلثة اقسام لان الحكم
فيها اما على الموضوع الموجود في الخارج محققا
نحو كل انسان حيوان بمعنى ان كل انسان موجود
في الخارج حيوان في الخارج واما على الموضوع الموجود
في الخارج مقدرا نحو كل انسان حيوان بمعنى

وقد يجعل حرف السلب جزءا من جزء
فيسمى معدولة والا فمحصلة

ان كل ما لو وجد في الخارج وكان اذعانا فهو على
تقدير وجود وحيوان ومنا الوجود المقدر انما
اعتبروه في الافراد الممكنة لا الممتنعة كافراد اللاشيء
وشريك الباري وأما على الموضوع الموجود في الذهن
كقولك شريك الباري ممتنع بمعنى ان كل ما لو
وجد في العقل ويفرضه العقل شريك الباري فهو
موصوف في الذهن بالامتناع ومنا انما اعتبروه
في الموضوعات التي ليست لها افراد ممكنة التحقق
في الخارج **قوله** حرف السلب كلا وليس وغيرهما
مما يشاركهما في معنى السلب **قوله** من جزء اي
من الموضوع فقط او من المحمول فقط او من كليهما
فالقضية على الاول تسمى معدولة الموضوع وعلى
الثاني معدولة المحمول وعلى الثالث معدولة الطرفين
قوله معدولة لان حرف السلب موضوع لسلب
النسبة فاذا استعمل لا في هذا المعنى كان معدولا

وقد يصرح بكيفية النسبة فموجهة وما به البيان جهة والافمطلقة

عن مفهوم الاصلي فسميت القضية التي يكون محمولها جزءا من جزئها معين ولة تسمية الكل باسم الجزء والقضية التي لا يكون حرف السلب جزءا من حارفيها تسمى محصلة **قوله** بكيفية النسبة الخ نسبة المحمول الى الموضوع سواء كانت ايجابية او سلبية تكون لامحالة متكيفة في نفس الامر والواقع بكيفية مثل الضرورة او الدوام او الامكان او الامتناع او غير ذلك فتلك الكيفية الواقعة في نفس الامر تسمى مادة القضية ثم قد يصرح في القضية بان تلك النسبة مكيفية في نفس الامر بكيفية كذا فالقضية حينئذ تسمى موجهة وقد لايصرح بذلك فتسمى القضية مطلقة واللفظ الدال عليها في القضية الملفوظة والصورة العقلية الدالة عليها في القضية المعقولة تسمى جهة القضية فان طابقت الجهة المادة صدقت القضية كقولنا الانسان حيوان بالضرورة والا

فان كان الحكم فيها بضرورة النسبة ما دام ذات الموضوع موجودا فضرورية مطلقة او ما دام وصفه فمشروطة عامة او في وقت معين فوقتية مطلقة او غير معين فمنتشرة مطلقة

كذبت كقولنا كل انسان حجر بالضرورة

قوله فان كان الحكم فيها بضرورة النسبة الخ اي قد يكون الحكم في القضية الموجهة بان النسبة الثبوتية او السلبية ضرورية اي ممتنعة الانفكاك عن الموضوع على احد اربعة اوجه الاول انها ضرورية ما دام ذات الموضوع موجودة نحو كل انسان حيوان بالضرورة ولا شيء من / لا انسان بحجر بالضرورة فتسمى القضية ح ضرورية مطلقة لاشتمالها على الضرورة وعدم تقييد الضرورة بالوصف العنواني او الوقت والثاني انها ضرورية ما دام الوصف العنواني ثابتا للذات الموضوع نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة ما دام كاتبا ولاشيء منه بساكن الاصابع بالضرورة ما دام كاتبا فتسمى ح مشروطة عامة لاشتراط

او بدل وامها دامت اذات فدائمة مطلقة او مادام الوصف فعرفية عامة

المقيدة بالوصف اللعنواني وتكون من القضية
اعم من المشروطة الخاصة كما سيجيء الثالث انها
ضرورية في وقت معين كخسوف كل قمر منخسف بالضرورة
وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس ولا شيء
من القمر بمنخسف بالضرورة وقت التربيع
فتسمى هي وقتية مطلقة لتقييد الضرورة بالوقت وعدم
تقييد القضية بالدوام الرابع انها ضرورية في وقت
من الاوقات كقولنا كل انسان متنفس بالضرورة
وقتا ما ولا شيء منه بمتنفس بالضرورة وقتا ما فتسمى هي
منتشرة مطلقة لكون وقت الضرورة فيها منتشرة
اي غير معين وعدم تقييد القضية بالدوام
قوله ذات الخامسة مطلقة الفرق بين الضرورة والدوام
ان الضرورة هي استحالة انفكاك شيء عن شيء والدوام
عدم انفكاكه عنه وان لم يكن مستحيلا كدوام
الحركة للفلك ثم الدوام اعني عدم انفكاك النسبة

To: www.al-mostafa.com

او بفعليتها فمطلقة عامة

الايجابية او السلبية عن الموضوع اما ذاتي
او وصفي فان كان الحكم في الموجهة بالدوام
الذاتي اي بعدم انفكاك النسبة عن الموضوع
ما دام ذات الموضوع موجودة سميت القضية
دائمة لاشتمالها على الدوام ومطلقة لعدم تقييد الدوام
بالوصف العنواني وان كان الحكم بالدوام
الوصفي اي بعدم انفكاك النسبة عن الموضوع
ما دام الوصف العنواني ثابتا لتلك الذات سميت
عرفية لان اهل العرف يفهمون هذا المعنى من
القضية السالبة بل من الموجبة ايضا هذا الاطلاق
فاذا قيل كل كاتب متحرك الاصابع فهموا ان هذا
الحكم ثابت مادام كاتبا وعامة لكونها اعم من
العرفية الخاصة التي سيجيء ذكرها **قوله** اوبفعليتها
اي بتحقق النسبة بالفعل فالمطلقة العامة هي التي
حكم فيها بكون النسبة متحققة بالفعل اي
في احد الازمنة الثلثة وتسميتها به لمطلقة لان

أو بعدم ضرورة خلافها فممكنة عامة فهذه بسائط

هذا هو المفهوم من القضية عند اطلاقها وعدم تقييدها بالضرورة أو باللادوام أو غيرذلك من الجهات وبالعامة لكونها اعم من الوجودية اللادائمة واللاضرورية على ما سيجيء **قوله** او بعدم ضرورة خلافها اي الذاتحكم في القضية بان خلاف النسبة المذكورة فيها ليس ضروريا نحو قولنا زيد كاتب بالامكان العام يعني ان الكتابة غير مستحيلة له بمعنى ان سلبها عنه ليس بضروري سميت القضية بالممكنة لاشتمالها على الامكان وهو سلب الضرورة وعامة لكونها اعم من الممكنة الخاصة **قوله** فهذه بسائط اي القضايا الثمانية المذكورة من جملة الموجهات بسائط اعلم ان القضية الموجهة اما بسيطة وهي ما تكون حقيقتها اما ايجابا فقط او سلبا فقط كما مر من الموجهات الثمانية واما مركبة وهي التي تكون حقيقتها مركبة من ايجاب وسلب بشرط ان لايكون الجزء الثاني فيها مذكورا بعبارة مستقلة

وقد تقيد العامتان والوقتيتان المطلقتان بالدوام الذاتي

هو ان كان في اللفظ تركيب كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا كما نقول لا شيء من الانسان بضاحك بالفعل او لم يكن في اللفظ تركيب كقولنا كل انسان كاتب بالامكان العام فانه في المعنى قضيتان ممكنتان

عامتان اي كل انسان كاتب بالامكان العام ولا شيء من الانسان بكاتب بالامكان العام والعبرة في الايجاب والسلب بالجزء الاول الذاتي هو اصل القضية واعلم ايضا ان القضية المركبة انما تحصل بتقييد قضية بسيطة بقيد مثل الدوام والضرورة **قوله** العامتان اي المشروطة العامة والعرفية العامة **قوله** والوقتيتان اي الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة بالدوام الذاتي ومعنى الدوام الذاتي ان النسبة المذكورة في القضية ليست دائمة ما دام ذات الموضوع موجودة

فتسمى المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة والوقتية والمنتشرة

فيكون نقيضها واقعة ليتة في زمان من الازمنة الثلثة فيكون اشارة الى قضية مطلقة عامة مخالفة للاصل في الكيف وموافقة في الكم فافهم **قوله** المشروطة الخاصة هي المشروطة العامة المقيدة باللادوام الذاتي نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا لادائما اي لاشيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل وحاصل الكلام ان الدوام المستفاد من مادام دوام الوصف العنواني لذات الموضوع ومن اللادوام سلب دوام المحمول لذات الموضوع **قوله** والعرفية الخاصة هي العرفية العامة المقيدة باللادوام الذاتي كقولنا بالدوام لاشيء من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتبا لادائما اي كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل **قوله** الوقتية والمنتشرة لما قيدت الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة باللادوام الذاتي حذف من اسميهما

وقد تقيد المطلقة العامة باللا ضرورة الذاتية فتسمى الوجودية اللاضرورية

لفظ الاطلاق فسميت الاولى وقتية والثانية منتشرة فالوقتية هي كقولنا المطلقة المقيدة باللادوام الذاتي نحو كل قمر منخسف بالضرورة وقت الجهلولة لا دائما اي لا شيء من القمر بمنخسف بالفعل والمنتشرة هي المنتشرة المطلقة المقيدة باللادوام الذاتي نحو قولنا لاشيء من الانسان بمتنفس بالضرورة وحقيقة الامر انما هو كل انسان متنفس بالفعل **قوله** باللاضرورة الذاتية معنى اللاضرورة الثانية ان هذه النسبة المذكورة في القضية ليست ضرورية ما دامت ذات الموضوع موجودة فيكون هذا حكما بامكان نقيضها لا بد الا امكان هو سلب الضرورة عن الطرف المقابل كما مر فيكون مفاد باللاضرورة الذاتية ممكنة عامة مخالفة للاصل في الكيف **قوله** الوجودية اللاضرورية لان معنى المطلقة هو فعلية النسبة ووجودها في وقت

من الاوقات ولا شتمالها على اللاضرورة فالوجودية اللاضرورية في المطلقة العامة المقيدة باللاضرورة الذاتية نحو كل انسان متنفس بالفعل لابالضرورة اي لا شيء من الانسان بمتنفس بالامكان العام فهي مركبة من مطلقة عامة وممكنة عامة احد هما موجبة والاخرى سالبة **قوله** او باللادوام الذاتي انما قيد اللادوام بالذاتي لان تقييد العامتين باللادوام الوصفي غير صحيح ضرورة تنافي اللادوام بحسب الوصف مع الدوام بحسب الوصف نعم يمكن تقييد الوقتيتين المطلقتين باللادوام الوصفي ايضا لكن هذا التركيب غير معتبر عندهم واعلم انه كما يصح تقييد هذه القضايا الاربع باللادوام الذاتي كذلك يصح تقييدها باللاضرورة الذاتية وكذلك يصح تقييد ماسوى المشروطة العامة من تلك الجملة باللاضرورة الوصفية فالاحتمالات الحاصلة

من ملاحظة كل من تلك القضايا الاربع مع كل من تلك القيود الاربعة ستة عشر تلثة منها عبر صحيحة واربعة منها صحيحة وا ثنتا عشرة الباقية صحيحة غير معتبرة واعلم ايضا انه كما يمكن تقييد المطلقة العامة بالدوام واللاضرورة الذاتيتين كذلك يمكن تقييدها بالدوام واللاضرورة الوصفيتين ومن ان ايضا من الاحتمالات الصحيحة الغير المعتبرة وكما صح تقييد الممكنة العامة باللاضرورة الذاتية يصح تقييدها باللاضرورة الوصفية وكذا بالدوام الذاتي والوصفي لكن هذه المحتملات الثلث ايضا غير معتبرة على ما مر وينبغي ان يعلم ان التركيب لا ينحصر فيما اشرنا اليه بل سيجيء الاشارة الى بعض آخر ويمكن تركيبات كثيرة اخرى لم يتعرضوا لها لكن الملتفطن بعد التنبيه لما ذكرناه يتمكن من استخراج ايّ قدر شاء

قوله الوجودية اللادائمة هي المطلقة العامة المقيدة

وقد تقيد الممكنة العامة باللاضرورة من الجانب الموافق ايضا فتسمى الممكنة الخاصة

باللادوام التي نحو لا شيء من الانسان بمتنفس بالفعل لادائما اي كل انسان متنفس بالفعل فهي مركبة من مطلقتين عامتين احديهما موجبة والاخرى ما لبته **قوله** باللاضرورة من الجانب الموافق ايضاكما انه حكم في الممكنة العامة باللاضرورة من الجانب المخالف فقد يحكم باللاضرورة من الجانب الموافق ايضا فتصير القضية مركبة من ممكنتين عامتين ضرورة ان سلب الضرورة من الجانب المخالف هو امكان الطرف الموافق و سلب ضرورة الطرف الموافق هي امكان الطرف المقابل فيكون الحكم في القضية بامكان الطرف الموافق وامكان الطرف المقابل نحو كل انسان كاتب بالامكان الخاص فان معناه كل انسان كاتب بالامكان العام ولا شيء من الانسان بكاتب بالامكان العام

وهذه مركبات لان اللا دوام اشارة الى
مطلقة عامة واللا ضرورة الى ممكنة عامة
مخالفتي الكيفية وموافقتي الكمية لما قيدبهما

قوله وهذه مركبات اي من القضايا السبع
المذكورة هي المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة
والوقتية والمنتشرة والوجودية اللا ضرورية
والوجودية اللا دائمة والممكنة الخاصة
قوله مخالفتي الكيفية اي في الايجاب والسلب
وقد مر بيان ذلك في بيان معنى اللا دوام
واللا ضرورة واما الموافقة في الكمية اي في الكلية
والجزئية فلان الموضوع في القضية المركبة امر واحد
قد حكم عليه بحكمين مختلفين بالايجاب والسلب
فان كان الحكم في الجزء الاول على كل
الافراد كان في الجزء الثاني ايضا على كلها
وان كان على البعض في الاول فكذا في الثاني
قوله لما قيد بهما اي القضية التي قيدت بهما اي
باللا دوام واللا ضرورة يعني اصل القضية

* فصـــــــل *

الشرطية متصلة ان حكم فيها بتبوت نسبة على تقدير اخرى او بنفيها ولزومية ان كان ذلك بعلاقة اللزوم

قوله على تقدير اخرى سواء كانت النسبتان ثبوتيتين او سلبيتين او مختلفتين فقولنا كلما لم يكن زيد حيوانا لم يكن انسانا متصلة موجبة فالمتصلة الموجبة ما حكم فيها باتصال النسبتين والسالبة ما حكم فيها بسلب اتصالهما كليس البتة كلما كانت الشمس طالعة كان الليل موجودا وكذلك اللزومية الموجبة ما حكم فيها بان الاتصال بعلاقة والسالبة ما حكم فيها بانه ليس هناك اتصال بعلاقة سواء لم يكن هناك اتصال او كان لكن لا بعلاقة وامّا اتفاقية فهي ما حكم فيها بمجرد الاتصال او نفيه من غير ان يكون ذلك مستندا الى العلاقة نحو كلما كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق وليس كلما كان الانسان ناطقا كان الفرس صاهلا قوله بعلاقة

ومنفصلة ان حكم فيها بتنا في النسبتين
او لا بتنا فيهما صدقا وكذبا وهي الحقيقية

وهي امر بسببه يصحب المقدم التالي كعلاقة طلوع
الشمس لو جود النهار وهي تولينا كما كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود **قوله** بتنا في النسبتين سواء
كانت النسبتان موجبتين او سلبيتين او مختلفتين
فان كان الحكم فيها بتنا فيهما فهي منفصلة موجبة
وان كان بسلب تنا فيهما فهي منفصلة سالبة
قوله وهي الحقيقية هذا المنفصلة الحقيقية
ما حكم فيها بتنا في النسبتين في الصدق والكذب
بحقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فرد ا
او حكم فيها بسلب تنا في النسبتين في الصدق
والكذب نحو قولنا ليس البتة اما ان يكون هذا
العدد زوجا ومنقسما بمتساويين والمنفصلة المانعة
الجمع ما حكم فيها بتنا في النسبتين او لا تنا فيهما
في الصدق فقط نحو هذا الشيء اما ان يكون
شجرا او حجرا والمنفصلة المانعة الخلو ما حكم

او صدقا فقط فمانعة الجمع او كذبا فقط فمانعة
الخلو او كل منهما عنادية ان كان التنافي
لذاتي الجزئين والا فاتفاقية

فيهما بقنا في النسبتين اولا تنافيهما في الكذب فقط
كسوا ما ان يكون زيد في البحر واما ان لا يغرق
قوله او صدقا فقط اي لا في الكذب او مع قطع النظر عن
الكذب حتى جاز ان تجتمع النسبتان في الكذب بان
وان لا تجتمعا ويقال للمعنى الاول مانعة الجمع
بالمعنى الاخص والثاني بالمعنى الاعم **قوله** او كذبا
فقط اي لا في الصدق او مع قطع النظر عن الصدق
والاول مانعة الخلو بالمعنى الاخص والثاني
بالمعنى الاعم **قوله** لذاتي الجزئين اي ان كانت
المنافاة بين الطرفين اي المقدم والتالي مناشاة
ناشية عن ذاتيهما في اي مادة تحققا كالمنافاة
بين الزوجية والفردية لا من خصوص المادة
كالمنافاة بين السواد والكتابة كما في انسان يكون
اسود وغير كاتب او يكون كاتبا غير اسود فالمنافاة

ثم الحكم في الشرطية ان كان على جميع تقادير المقدم فكلية او بعضها مطلقا

عين طرفي من ه المنفصلة واقعة لا لن ا ليهما
ال حتمل هفوس ملائما ذا ق فمن يجتمع السوا د
وا لكفاية في الصد ق او في الكذ ب في ما دة
إخرى فهذه منفصلة حقيقية انفاقية وذلك منفصلة
عنا دية قوله ثم الحكم الخ كما ان الحملية تنقسم
الى محصورة ومهملة وشخصية وطبيعية كذلك
الشرطية ايضا حيث جاءت متصلة او منفصلة تنقسم
ا لى المحصورة الكلية والجزئية والمهملة والشخصية
ولا نعقل الطبيعية هنا قوله على جميع تقادير المقدم
كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
قوله بكلية وسورها في المتصلة الموجبة كلما ومهما
ومتى ومافي معناها وفي المنفصلة دائما وابدا ونحوهما
من في الموجبة اما في السالبة مطلقا فسورها ليس
البتة قوله او بعضها مطلقا اي على بعض غير معين
كقولك قد يكون اذا كان الشيء حيوانا فانه انسانا

جزئية او معينا فشخصية والا فمهملة وطرفا
الشرطية في الاصل قضيتان حمليتان او متصلتان

قوله جزئية وسورها في الموجبة متصلة كانت او منفصلة قد يكون وفي السالبة كذلك قد لا يكون قوله شخصية كقولنا ان جئتني اليوم فاكرمك قوله والا اي ان لم يكن الحكم على جميع تقادير المقدم ولا على بعضها بان يمسك عن بيان الكلية والبعضية مطلقا فمهملة نحو اذا كان الشيء انسانا كان حيوانا قوله في الاصل اي قبل دخول اداة الاتصال والانفصال عليهما قوله حمليتان كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان طرفيها وهما الشمس طالعة والنهار موجود قضيتان حمليتان قوله او متصلتان كقولنا ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فكلما لم يكن النهار موجود لم تكن الشمس طالعة والمتصلة كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وقولنا كلما لم يكن النهار موجود لم تكن الشمس

أو منفصلتان او مختلفتان الا انهما خرجتا
بزيادة اداة الا تصال والا نفصال
عن التمام

ما لغة قضيتان متصلتان **قوله** او منفصلتان
كقولنا كلما كان كذا دائما اما ان يكون العدد زوجا
او فردا فدائما اما ان يكون العدد منقسما بمتساويين
او غير منقسم بهما **قوله** او مختلفتان بان يكون
احد الطرفين حملية والاخرى متصلة او احدهما
حملية والاخرى منفصلة او احدهما متصلة
والاخرى منفصلة فالاقسام ستة وعليك باستخراج
ما تركبنا من الامثلة **قوله** عن التمام اي عن
ان يصح السكوت عليها ويحتمل الصدق والكذب
مثلا قولنا الشمس طالعة مركب تام خبري يحتمل
الصدق والكذب ولا نعني بالقضية الا هذا فاذا
ادخلت عليه اداة الاتصال مثلا وقلت ان كانت
الشمس طالعة لم يصح ان تسكت عليه ولم يحتمل
الصدق والكذب بل احتجت الى ان تضم اليه قولك

* فصـــــــل *

التناقض اختلاف القضيتين بحيث يلزم لذاته من صدق كل كذب الاخرى

مثلا ما لنها رموجود **قوله** اختلاف القضيتين قيد بالقضيتين دون المشيئتين اما لان التناقض لا يكون بين المفردات على ما قيل واما لان الكلام في تناقض القضايا **قوله** بحيث يلزم الخ خرج بهذا القيد الاختلاف الواقع بين الموجبة والسالبة الجزئيتين فانهما قد يصدقان معا نحو بعض الحيوان انسان وبعضه ليس بانسان فلم يتحقق التناقض بين الجزئيتين **قوله** وبالعكس اي يلزم من كذب كل من القضيتين صدق الاخرى خرج بهذا القيد الاختلاف الواقع بين الموجبة والسالبة الكليتين فانهما قد تكذبان معا نحو لا شيء من الحيوان بانسان وكل حيوان انسان فلم يتحقق التناقض بين الكليتين ايضا فقد علم ان القضيتين لو كانتا محصورتين يجب اختلافهما في الكم كما هو مصرح به

وبالعكس ولا بد من الاختلاف في الكم
والكيف والجهة والاتحاد فيما عداها

المصنف رح قوله ولا بد من الاختلاف اي
بشرط في المتناقضين ان يكون احدهما في القضيتين
موجبة والاخرى سالبة ضرورة ان الموجبتين
والسالبتين قد تجتمعان في الصدق والكذب
معا ثم ان كانت القضيتان محصورتين تجب
اختلافهما في الكم ايضا كما مر ثم ان كانتا موجبتين
تجب اختلافهما في الجهة فان الضروريتين
قد تكذبان معا كقولنا كل انسان كاتب بالضرورة
ولا شيء من الانسان بكاتب بالضرورة والممكنتين
قد تصدقان معا كقولنا كل انسان كاتب بالامكان
ولا شيء من الانسان بكاتب بالامكان قوله والاتحاد
فيما عدا ما اي يشترط في المتناقضين اتحادهما
القضيتين فيما عدا الامور الثلثة المذكورة
اعني الكيف والكم والجهة وقد ضبطوا ما عدا
الاتحاد في ضمن الاتحاد في امور ثمانية قال قائلهم

والنقيض للضرورية الممكنة العامة والدائمة المطلقة العامة والمشروطة العامة الحينية

* نشجر *

* ور تناقض هشت وحدت شرط دان *
* وحدت موضوع ومحمول ومكان *
* وحدت شرط واضافت جزء وكل *
* قوت وفعل است در آخر زمان *

قوله والنقيض للضرورية اعلم ان نقيض كل شيء رفعه فنقيض القضية التي حكم فيها بضرورة الايجاب او السلب هو قضية حكم فيها بسلب ذلك الضرورة وسلب كل ضرورة هو عين امكان الطرف المقابل فنقيض ضرورة الايجاب هو امكان السلب ونقيض ضرورة السلب هو امكان الايجاب ونقيض الدوام هو سلب الدوام وقد عرفت انه يلزمه فعلية الطرف المقابل فرفع دوام الايجاب يلزمه فعلية السلب وسلب دوام السلب يلزمه فعلية الايجاب فالممكنة العامة نقيض صريح للضرورية

المطلقة والمطلقة العامة لازمة لنقيض الدائمة المطلقة
ولما لم يكن لنقيضها الصريح هو اللادوام مفهوم
محصل معتبر من القضايا المتعارفة المتداولة قالوا
نقيض الدائمة هو المطلقة العامة ثم اعلم ان
نسبة الحينية الممكنة الى المشروطة العامة كنسبة
الممكنة العامة الى الضرورية فان الحينية الممكنة
هي التي حكم فيها بسلب الضرورة الوصفية اي
الضرورة مادام الوصف عن الجانب المخالف فيكون
نقيضها صريحا الحكم فيها بضرورة الجانب الموافق بحسب
الوصف كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك
الاصابع مادام كاتبا نقيضه ليس بعض الكاتب بمتحرك
الاصابع حين هو كاتب بالامكان ونسبة الحينية
المطلقة وهي قضية حكم فيها بفعلية النسبة حين اتصاف
ذات الموضوع بالوصف العنواني الى العرفية
العامة كنسبة المطلقة العامة الى الدائمة وذلك
لان الحكم في العرفية العامة بدوام النسبة مادام

وللمركبة هو المفهوم المردد بين نقيضي الجزئين

ذات الموضوع متصفا بالوصف العنواني فنقيضها الصريح هو سلب ذلك الدوام ويلزمه وقوع الطرف المقابل في بعض اوقات الوصف العنواني وهذا معنى الحينية المطلقة المخالفة للماهية العرفية في الكيف فنقيض قولنا بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا قولنا ليس بعض الكاتب بمتحرك الاصابع حين هو كاتب بالفعل والمصنف لم يتعرض لبيان نقيض الوقتية والمنتشرة المطلقتين من البسائط اذ لا يتعلق بذلك غرض فيما سيأتي من مباحث العكوس والاقيسة بخلاف ما في البسائط فتأمل

قوله وللمركبة قد علمت ان نقيض كل شيء رفعه فاعلم ان رفع المركب اما يكون برفع احد جزئيه لا على التعيين بل على سبيل منع الخلو اذ يجوز ان يكون برفع كلا الجزئين فنقيض القضية المركبة نقيض احد جزئيه على سبيل منع الخلو فنقيض قولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام

ولكن في الجزئية بالنسبة الى كل فرد

كاتبا لا دائما اي لا شيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل قضية منفصلة مانعة الخلو هي قولنا اما ان لا يكون الحيوان ابدا متحرك الاصابع بالامكان حين هو كاتب واما بعض الكاتب متحرك الاصابع دائما وانت بعد اطلاعك على حقائق المركبات وتقاضي البسائط تتمكن من استخراج تفاصيل بقايا نقض المركبات **قوله** ولكن في الجزئية بالنسبة الى كل فرد يعني لا يكفي في ابطال نقيض القضية المركبة الجزئية التردد بين نقيضي جزئيها وهما الكليتان اذ قد تكذب المركبة الجزئية كقولنا بعض الحيوان انسان بالفعل لا دائما اي ليس بعض الحيوان بانسان بالفعل ويكذب كلا نقيضي جزئيها ايضا وهما قولنا لاشيء من الحيوان بانسان دائما وقولنا كل حيوان انسان دائما رج فطريق اخذ نقيض المركبة الجزئية ان يوضع افراد الموضوع كلها ضرورة ان نقيض الجزئية هي الكلية

* فصـــــــل *

العكس المستوي تبديل طرفي القضية مع بقاء الصدق والكيف

ثم ترد ذين نقيضي الجزئيين بالنسبة الى كل واحد من تلك الافراد ويقال في المثال المذكور كل حيوان انسان دائما وليس بانسان دائما وحينئذ يصدق النقيض وهو قضية حملية موجبة المحمول فقوله بالنسبة الى كل فرد اي افراد الموضوع **قوله** طرفي القضية سواء كان الطرفان هما الموضوع والمحمول او المقدم والتالي واعلم ان العكس كما يطلق على المعنى المصدري المذكور كذلك يطلق على القضية الحاصلة من التبديل وذلك الاطلاق مجازي من قبيل اطلاق اللفظ على الملفوظ والخلق على المخلوق **قوله** مع بقاء الصدق يعني ان الاصل لو فرض صدقه لزم من صدقه صدق العكس لا انه يجب صدق فهما في الواقع **قوله** والكيف يعني ان كان الاصل موجبة كان العكس موجبة وان كان سالبة

والموجبة انما تنعكس جزئية لجواز عموم
المحمول اوالتالي والسالبة الكلية تنعكس
سالبة كلية

كان الكل سالبة. قوله انما تنعكس جزئية
يعني ان الموجبة سواء كانت كلية نحو كل انسان حيوان
اوجزئية نحو بعض الحيوان انسان انما تنعكس
الى الموجبة الجزئية لا الى الموجبة الكلية
اما صدق الموجبة الجزئية فظاهر ضرورة انه اذا صدق
المحمول على ما صدق عليه الموضوع كلا او بعضا يصدق
المحمول والموضوع في هذا الفرد فيصدق المحمول
على فرد الموضوع في الجملة واما عدم صدق الكلية
فلان المحمول في القضية الموجبة قد يكون اعم من
الموضوع فلو عكست القضية صار الموضوع اعم
ويستحيل صدق الاخص كليا على الاعم فانعكس
اللازم الصادق في جميع المواد هو الموجبة الجزئية
هذا هو البيان في الحمليات وقس عليه الحال
في الشرطيات فقوله لجواز عموم الخ بيان للجزء

والا لزم سلب الشيء عن نفسه
والجزئية لا تنعكس اصلا لجواز عموم
الموضوع

السلبي من الحصر المذكور وأما الايجابي فمثل بعض
كما مر قوله والا لزم سلب الشيء عن نفسه تقريره
ان يقال كلما صدق قولنا لاشيء من الانسان
بحجر صدق لاشيء من الحجر بانسان والا لصدق
نقيضه وهو بعض الحجر انسان فنضمه مع الاصل
فنقول بعض الحجر انسان ولا شيء من الانسان
بحجر ينتج بعض الحجر ليس بحجر وهو سلب الشيء
عن نفسه فهذا محال ومنشاؤه هو نقيض العكس
لان الاصل صادق والهيئة منتجة فيكون نقيض
العكس باطلا فيكون العكس حقا وهو المطلوب
قوله عموم الموضوع وجه يصح سلب الاخص عن
بعض الاعم لكن لا يصح سلب الاعم عن بعض
الاخص مثلا يصدق بعض الحيوان ليس بانسان
ولا يصدق بعض الانسان ليس بحيوان

أو المقدم واما بحسب الجهة فمن الموجبات
تنعكس الدائمتان والعامتان جزئية مطلقة

قوله والمقدم مثلا يصدق فيه لايكون اذا كان الشيء
جوزيا كان انسانا ولا يصدق فيه لا يكون اذ ا كان
الشيء انسانا كان حيوانا قوله واما بحسب الجهة
يعني ان ماذكرناه هو بيان انعكاس القضايا بحسب
الحكم والكيف واما بحسب الجهة الخ قوله الدائمتان
اي الضرورية والدائمة مثلا كلما صدق
قولنا بالضرورة اودائما كل انسان حيوان صدق
قولنا بعض الحيوان انسان بالفعل حين هو حيوان
والا فيصدق نقيضه وهو دائما لا شيء من
الحيوان بانسان ما دام حيوانا وهو مع الاصل
ينتج لاشيء من الانسان بانسان بالضرورة اودائما
هذا خلف قوله والعامتان اي المشروطة
العامة والعرفية العامة مثلا اذا صدق بالضرورة
او بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا
صدق بعض متحرك الاصابع كاتب بالفعل حين

هو متحرك الاصابع والاينصدق نقيضه وهو دائما
لاشئ من متحرك الاصابع بكاتب ما دام متحرك
الاصابع وهو مع الاصل ينتج قولنا بالضرورة
او بالدوام لاشئ من الكاتب بكاتب ما دام كاتبا
هذا خلف **قوله** والخاصتان اي المشروطة
الخاصة والعرفية الخاصة تنعكسان الى حينية
مطلقة مقيدة بالدلالة وام امتا انعكاسهما الى حينية
مطلقة فلانه كلما صدقت الخاصتان صدقت العامتان
وقد مر ان كلما صدقت العامتان صدق
في عكسهما الحينية المطلقة واما الدلالة وامرفيهما
صدق قهذا انه لو لم يصدق نقيضه ونضم هذا
النقيض الى الجزء الاول من الاصل فينتج نتيجة
ونضم الى الجزء الثاني من الاصل فينتج ما ينافي
تلك النتيجة مثلا كلما صدق بالضرورة او بالدوام
ان كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا الدلالة اذا
صدق في العكس بعض متحرك الاصابع كاتب

والمطلقة العامة مطلقة عامة

والفعل حين هو متحرك الاصابع لا دائما أما صدق
الجزء الاول فقد ظهر بما سبق وأما صدق الجزء
الثاني اي اللازم ومعناه ليس بعض متحرك
الاصابع بكاتب بالفعل فلانه لولم يصدق لصدق نقيضه
وهو قولنا كل متحرك الاصابع كاتب دائما فنضمه
مع الجزء الاول من الاصل ونقول كل متحرك
الاصابع كاتب دائما وكل كاتب متحرك الاصابع
ما دام كاتبا ينتج كل متحرك الاصابع متحرك الاصابع
كاتبا دائما ثم نضمه الى الجزء الثاني من الاصل
فنقول كل متحرك الاصابع كاتب دائما ولا شيء
من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل ينتج لاشيء من
متحرك الاصابع بمتحرك الاصابع بالفعل وهذا
بنافي النتيجة السابقة فيلزم من صدق نقيض اللازم
في العكس اجتماع المتنافيين فيكون باطلا
فيكون اللازم حقا وهو المطلوب **قوله** والمطلقة العامة
مطلقة عامة اي هذه القضايا الخمس ينعكس كل واحد

ولا عكس للممكنتين

منها الى مطلقة عامة فيقال لو صدق كل ج ب باحد هي
الجهات الخمس يصدق بعض ب ج بالفعل والا
فيصدق لقيضه وهو لا شيء من ب ج دائما
وهو مع الاصل ينتج لاشيء من ج ج هذا خلف
قوله ولا عكس للممكنتين اعلم ان صدق وصف
الموضوع على ذاته في القضايا المعتبرة في العلوم بالامكان
عند الفارابي وبالفعل عند الشيخ فمعنى كل ج ب
بالامكان على راي الفارابي هو ان كلما صدق
عليه ج بالامكان صدق عليه ب بالامكان ويلزمه
العكس ح وهو ان بعض ما صدق عليه ب بالامكان
صدق عليه ج بالامكان وعلى رأي الشيخ معنى
كل ج ب بالامكان هو ان كلما صدق عليه ج بالفعل
صدق عليه ب بالامكان ويكون عكسه على اسلوب
الشيخ هو ان بعض ما صدق عليه ب بالفعل صدق
عليه ج بالامكان ولا شك انه لا يلزم من صدق
الاصل ح صدق العكس مثلا اذا فرض ان مركوبه

ومن الموالب تنعكس الدائمتان دائمة مطلقة والعامتان عرفية عامة

زيد بالفعل متحرك في الغرس صدق بل حمار بالفعل متحرك زيد بالامكان ولم يصدق عكسه وهو ان بعض مركوب زيد بالفعل حمار بالامكان فالمصنف تبعا لما رمز هب الشيخ اذ هو المتبادر في العرف واللغة حكم بانه لاعكس للممكنتين **قوله** تنعكس الدائمتان دائمة مطلقة اي الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة تنعكسان دائمة مطلقة مثلا اذا صدق قولنا لاشيء من الانسان بحجر بالضرورة اوبالدوام صدق لا شيء من الحجر بانسان دائما والاصدق نقيضه وهو بعض الحجر انسان بالفعل وهو مع الاصل ينتج بعض الحجر ليس بحجر دائما هذا خلف **قوله** والعامتان عرفية عامة اي المشروطة العامة والعرفية العامة تنعكسان عرفية عامة مثلا اذا صدق بالضرورة اوبالدوام لاشيء من الكاتب بساكن الاصابع ما دام كاتبا صدق

بالدوام لاشيء من ساكن الاصابع بكاتب ما دام ساكن الاصابع والا فيصدق نقيضه وهو قولنا بعض ساكن الاصابع كاتب حين هو ساكن الاصابع وهو مع الاصل ينتج بعض ساكن الاصابع ليس بساكن الاصابع حين هو ساكن الاصابع من الخلف **قوله** والخاصتان الخ اي المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة تنعكسان الى عرفية عامة سالبة كلية مقيدة باللادوام في البعض وهو اشارة الى مطلقة عامة موجبة جزئية فنقول اذا صدق بالضرورة او بالدوام لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع ما دام كاتبا لا دائما صدق لا شيء من الساكن بكاتب ما دام ساكنا لا دائما في البعض اي بعض الساكن كاتب بالفعل اما الجزء الاول فقد مر بيانه من انه لازم للعامتين وهما لازمتان للخاصتين ولازم اللازم لازم واما الجزء الثاني فلانه لو لم يصدق العكس لصدق نقيضه وهو لا شيء من الساكن بكاتب دائما

والميان فى الكل ان نقيض العكس مع الاصل ينتج المحال

وهذا مع لا دوام الاصل وهو ان كل كاتب ساكن بالفعل ينتج من الكاتب بالكاتب دائما وليس ليس يلزم الدوام فى الكل لانه يكذب فى مثالنا هذا كل ساكن كاتب بالفعل لصدق قولنا بعض الساكن ليس بكاتب دائما كالارض قال المصنف السر في ذلك ان لا دوام السالبة موجبة وهي لاتنعكس الاجزئية وفيه تأمل اذ ليس انعكاس المجموع الى المجموع مشروطا بانعكاس الاجزاء الى الاجزاء كما يشهد بذلك ملاحظة انعكاس الموجهات - الموجبة على ما مر فان الخاصتين الموجبتين تنعكسان الى الحينية اللا دائمة مع ان الجزء الثاني منهما وهو المطلقة العامة السالبة لا عكس لها فتدبر قوله ينتج المحال هذا المحال اما ان يكون ناشيا عن الاصل او عن نقيض العكس او عن هيئة تاليف بالكن الاول مغروض الصدق والثالث هو الشكل الاول المعلوم صحته

ولا عكس للبواقي بالنقض

وانتاجه فتعين الثاني فيكون النقيض باطلا فيكون العكس حقا **قوله** ولا عكس للبواقي اي السوالب الباقية وهي تسعة الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة والمطلقة العامة والممكنة العامة من البسائط والوقتيتان والوجوديتان والممكنة الخاصة من المركبات **قوله** بالنقض اي بدليل التخلف في مادة بمعنى انه يصدق الاصل في مادة بدون العكس فيعلم بذلك ان العكس غير لازم لهذا الاصل وبيان التخلف في تلك القضايا ان اخصها وهي الوقتية قد يصدق بدون العكس فانه يصدق لا شيء من القمر بمنخسف بالضرورة وقت الترويع لادائما مع كذب بعض المنخسف ليس بقمر بالامكان العام لصدق نقيضه وهو كل منخسف قمر بالضرورة واذا تحقق التخلف وعدم الانعكاس في الاخص تحقق في الاعم اذ العكس لازم للقضية فلو انعكس الاعم كان العكس لازما للاعم والاعم

فصـــــــل

عكس النقيض تبديل نقيضي الطرفين مع بقاء الصدق والكيف اوجعل نقيض الثاني اولا مع مخالفة الكيف

لازم للاخص ولازم اللازم لازم فيكون العكس لازما للاخص ايضا وقد بينا عدم انعكاسه هذا خلف واما اخترنا في العكس الجزئية لانها اعم من الكلية والممكنة العامة لانها اعم من سائر الموجهات واما لم يصدق الاعم لم يصدق الاخص بالطريق الاولى بخلاف العكس الكلي **قوله** تبديل نقيضي الطرفين اي جعل نقيض الجزء الاول من الاصل جزءا ثانيا ونقيض الثاني جزءا اولا مع بقاء الصدق اي ان كان الاصل صادقا كان العكس صادقا **قوله** والكيف اي ان كان الاصل موجبا كان العكس موجبا وان كان سالبا كان سالبا مثل قولنا كل ج ب فنعكس بعكس النقيض الى قولنا كلما ليس ب ليس ج وهذه طريقة القدماء

وأما المتأخرون فقالوا بعكس النقيض هو جعل نقيض الجزء الثاني اولا وعين الاول ثانيا مع مخالفة الكيف اي ان كان الاصل موجبا كان العكس سالبا ويعتبر بقاء الصدق كما مر فقولنا كل ج ب ينعكس الى قولنا لا شيء مما ليس ب ج والمصنف لم يصرح بقولهم وعين الاول نائبا للعلم به ضمنا ولا باعتبار بقاء الصدق في التعريف الثاني لذكره سابقا فحيث لم يخالفه في هذا التعريف علم اعتباره ههنا ايضا ثم انه قدس سره بين احكام عكس النقيض على طريقة القدماء اخذ فيه غفلة لظنه الكمال وترك ما اورده المتأخرون اذ تفصيل القول فيه وفيما فيه لا يسعه المجال **قوله** ههنا اي في عكس النقيض **قوله** في المستوي يعني كما ان السالبة الكلية تنعكس في العكس المستوي كنفسها والجزئية لا تنعكس اصلا كذلك الموجبة الكلية في عكس النقيض تنعكس كنفسها والجزئية

وبالعكس

لا تعكس اصلا لصدق قولنا بعض الحيوان لا انسان وكذب بعض الانسان لاحيوان وكذلك الخمسة من الموجبتين الوقتيتين المطلقتين والوقتيتين والوجوديتين والممكنتين والمطلقة العامة لاتنعكس والبواقي تنعكس على ماسبق تفصيله في السوالب في العكس المستوي **قوله** وبالعكس اي حكم السوالب ههنا حكم الموجبات في المستوي كلية الموجبة في المستوي لا تعكس الا جزئية كذلك السالبة ههنا لاتنعكس الا جزئية ليجوز ان يكون نقيض المحمول في السالبة اعم من الموضوع ولا يجوز سلب نقيض الاخص عن عين الاعم كليا مثلا يصح لاشيء من الانسان بلا حيوان ولا يصح لا شيء من الحيوان بلا انسان لصدق بعض الحيوان لا انسان كالفرس وكذلك بحسب الجهة الدائمتان والعامتان تنعكس حينية مطلقة والخاصتان حينية مطلقة لاذاتية والوقتيتان

والبيان البيان والنقض النقض وقد بين انعكاس الخاصتين من الموجبة الجزئية ههنا

والوجود بمعنى والمطلقة العامة بمطلقة عامة ولا عكس للممكنتين على قياس الموجبات في المستوي قوله والبيان البيان يعني كما ان المطالب المذكورة في العكس المستوي كان تثبيت بالخلف فكذا ههنا قوله والنقض النقض اي مادة التخلف ههنا هي مادة التخلف ثمه قوله وقد بين انعكاس الخاصتين الخ آما بيان انعكاس الخاصتين من السالبة الجزئية في العكس المستوي الى العرفية الخاصة فهو ان يقال متى صدق بالضرورة او بالدوام بعض ج ب ليس ب مادام ج لا دائما اي بعض ج ب بالفعل صدق بعض ب ليس ج مادام ب لا دائما اي بعض ب ج بالفعل وذلك بدليل الافتراض وهو ان يفرض ذات الموضوع اعني بعض ج د فد ب بحكم لا دوام الاصل و د ج بالفعل لصدق الوصف العنواني على ذات الموضوع بالفعل على ما هو التحقيق

ومن القضايا الجزئية ثمة الحق الخاصة بالاقتراض

قد يصدق بعض ب ج بالفعل وهو لا دوام العكس ثم قولنا وقد يصدق بعض ب ج ما دام ب ج في بعض اوقات كونه ب ج لان الوصفين لما تقارنا في ذات واحد يثبت كل واحد منهما في زمان الآخر في الجملة وقد كان حكم الاصل انه ليس ب ما دام ج هذا خلف فصدق ان بعض ب اعني د ليس ج ما دام ب وهو الجزء الاول من العكس فثبت العكس بكلا جزئيه فافهم واما بيان انعكاس الخاصتين من الموجبة الجزئية في عكس النقيض الى العرفية الخاصة فهو ان يقال اذا صدق بعض ج ب ما دام ج لا دائما اي بعض ج ليس ب بالفعل لصدق بعض ما ليس ب ليس ج ما دام ليس ب لا دائما اي ليس بعض ما ليس ب ليس ج بالفعل وذلك بالاقتراض وهو ان نفرض ذات الموضوع اعني بعض ج د فد ج بالفعل

* فصـــــــل *

القياس قول مؤلف من قضايا يلزم

فى مضمنه بالمنسخ وهو التحقيق وليس فيها بالفعل
بحكم لا دوام الاصل نصدق بعض ما ليس ب ج
بالفعل وهو ملزوم لادوام العكس لان الا ثبات
يلزمه نفي النفي ثم نقول ه ليس ج مادام ليس
ب والالكان ج في بعض اوقات كونه ليس ب فيكون
ليس ب في بعض اوقات كونه ج كما مر وقد كان
بحكم الاصل انه ب ما دام ج هذا خلف فصدق
ان بعض ما ليس ب وهو ه ليس ج مادام ليس ب
وهو الجزء الاول من العكس فثبت العكس بكلا
جزئيه فتأمل **قوله** القياس قول اي مركب وهو
اعم من المؤلف اذ قد اعتبر في المؤلف المناسبة
بين اجزائه لانه ماخوذ من الالفة صرح بذلك
الشريف المحقق في حاشية الكشاف وعي ذكر المؤلف
بعد القول من قبيل ذكر الخاص بعد العام
ومرمتها رف في التعريفات وفي اتيان التاليف

بعد التركيب اشارة الى اعتبار مناسبة بين
الاجزاء الصوري في الحجة فالقول يشمل المركبات
التامة وغيرها كلها وبقوله مؤلف من القضايا
خرج ما ليس كذلك كالمركبات الغير التامة
والقضية الواحدة المستلزمة لعكسها اوعكس نقيضها
اما البسيطة فظاهر واما المركبة فلان المتبادر من
القضايا القضايا الصريحة والجزء الثاني من المركبة
ليس كذلك اولان المتبادر من القضايا ما يعد
في عرفهم قضايا متعددة وبقوله يلزم خرج
الاستقراء والتمثيل اذ لا يلزم منهما العلم بشيء
نعم يحصل منهما الظن بشيء آخر وبقوله لذاته
خرج ما يلزم منه قول آخر بواسطة مقدمة خارجية
كقياس المساواة نحو أ مساوٍ لب وب مساوٍ لج فانه
يلزم من ذلك ان أ مساوٍ لج لكن لا لذاته بل
بواسطة مقدمة خارجية وهي ان مساوي
المساوي مساوٍ وقياس المساواة مع هذه المقدمة
الخارجية يرجع الى قياسين وبدونها ليس من

منه لذاته قول آخر فان كان مذكورا فيه بمادته وهيئته فاستثنائي والا

اقسام الموصل بالذات فاعرف ذلك والقول الآخر اللازم من القياس يسمى نتيجة ومطلوبا **قوله** فان كان اي القول الآخر الذي هو النتيجة والمراد بمادته طرفاه المحكوم عليه وبه والمراد بهيئته الترتيب الواقع بين طرفيه سواء تحقق في ضمن الايجاب او السلب فانه قد يكون المذكور في الاستثنائي نقيض النتيجة كقولنا ان كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه ليس بحيوان ينتج ان هذا ليس بانسان والمذكور في القياس هذا انسان وقد يكون المذكور فيه عين النتيجة كقولك في المثال المذكور لكنه انسان ينتج ان هذا حيوان **قوله** فاستثنائي لاشتماله على كلمة الاستثناء اعني لكن **قوله** والا اي وان لم يكن القول الآخر مذكورا في القياس بمادته وهيئته وذلك بان يكون مذكورا بمادته لا بهيئته اذ لا يعقل وجود الهيئة بدون

To: www.al-mostafa.com

المادة وكن الا يعقل قياس لايشتمل على شيء من اجزاء النتيجة المادية والصورية ومن هنا علم انه لوحقق قوله بمادته لكان اولى **قوله** فاقترانى لاقتران حدود المطلوب فيه وهي الاصغر والاكبر بالاوسط **قوله** حملي اي القياس الاقتراني ينقسم الى حملي وشرطي لانه ان كان مركبا من الحمليات الصرفة فحملي نحو العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث والاشرطي هو اء تركب من الشرطيات الصرفة نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالعالم مضي فكلما كانت الشمس طالعة فالعالم مضي او تركب من الحملية والشرطية نحو كلما كان هذا الشيء انسانا كان حيوانا وكل حيوان جسم فكلما كان هذا الشيء انسانا كان جسما والمصنف رح قدم البحث عن الاقتراني الحملي لكونه بسيطا من الشرطي

من الحملي سمي اصغر ومحموله اكبر والمنكرر
اوسط وما فيه الا صغر صغرى والاكبر كبرى
والاوسط اما محمول الصغرى وموضوع
الكبرى وهو الشكل الاول او محمولهما فالثاني
اوموضوعهما فالثالث اوعكس الاول

قوله من الحملي اي الاقتراني الحملي **قوله** اصغر
لكون الموضوع في الاغلب اخص من المحمول واقل افرادا
منه فيكون المحمول اكبر واكثر افرادا **قوله** والمنكرر
اوسط للتوسط بين الطرفين **قوله** ومافيه الاصغر اي
المقدمة التي فيها الاصغر وتذكير الضمير نظرا الى
لفظ الموصول **قوله** الصغرى لاشتماله على الاصغر
قوله الكبرى اي مافيه الاكبر الكبرى لاشتماله
على الاكبر **قوله** الشكل الاول يسمى اولا لان
انتاجه بديهي وانتاج البواقي نظري يرجع
اليه فيكون اسبق واقدم في العلم **قوله** فالثاني
لاشتراكه مع الاول في اشرف المقدمتين اعني
الصغرى **قوله** فالثالث لاشتراكه مع الاول في

فالرابع ويشترط في الاول ايجاب الصغرى
وسلبها مع كلية الكبرى

الخمس الملقبة متين اعني الكبرى **قوله** فالرابع لكونه في غاية البعد من الاول **قوله** وسلبها ليتعدى الحكم من الاوسط الى الاصغر وذلك لان الحكم في الكبرى ايجابا كان وسلبا انما هو على ماثبت له الاوسط بالفعل بناء على مذهب الشيخ فلولم يحكم في الصغرى بان الاصغر يثبت له الاوسط بالفعل لم يلزم تعدي الحكم من الاوسط الى الاصغر **قوله** مع كلية الكبرى ليلزم ابدا راجع الاصغر في الاوسط فيلزم من الحكم على الاوسط الحكم على الاصغر وذلك لان الاوسط يكون محمولا هنا على الاصغر ويجوز ان يكون المحمول اعم من الموضوع فلو حكم في الكبرى على بعض الاوسط لاحتمل ان يكون الاصغر غير مندرج في ذلك البعض فلا يلزم من الحكم على ذلك البعض الحكم على الاصغر كما يشاهد في قولك كل انسان حيوان وبعض

لينتج الموجبتان مع الموجبة الموجبتين ومع السالبة السالبتين بالضرورة وفى الثاني اختلافهما فى الكيف.

الحيوان فرس **قوله** لينتج الموجبتان اي الكلية والجزئية واللام فيه للغاية اي اذ هذه الشروط أن ينتج الصغرى الموجبة الكلية والموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية الموجبتين ففى الاول تكون النتيجة موجبة كلية وفى الثاني موجبة جزئية وأن ينتج الصغريتان الموجبتان مع السالبة الكلية الكبرى السالبتين الكلية والجزئية على ما سبق تفصيله وامثلة الكل واضحة **قوله** الموجبتين اي ينتج الكلية والجزئية **قوله** والسالبتين اي ينتج الكلية والجزئية **قوله** بالضرورة متعلق بقوله ينتج والمقصود الاشارة الى ان انتاج هذا الشكل المحصورات الاربع بديهي بخلاف انتاج سائر الاشكال لنتا تجها كما سيجيء بتفصيلها **قوله** وفى الثاني اختلافهما اي

يشترط في هذا الشكل بحسب الكيفية اختلاف المقدمتين في السلب والايجاب وذلك لانه لو تألف هذا الشكل من الموجبتين يحصل الاختلاف وهو ان يكون الصادق في نتيجة القياس الايجاب تارة والسلب اخرى فانه لو قلنا كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان كان الحق الايجاب ولو بدل لنا الكبرى بقولنا كل فرس حيوان كان الحق السلب وكذا الحال لو تألف من السالبتين كقولنا لا شيء من الانسان بحجر ولا شيء من الناطق بحجر كان الحق الايجاب ولو بدل لنا الكبرى بقولنا لا شيء من الفرس بحجر كان الحق السلب والاختلاف دليل عدم الانتاج فان النتيجة هي القول الآخر الذي يلزم من المقدمتين فلو كان اللازم من المقدمتين الموجبة لما كان الحق في بعض المواد هو السالبة ولو كان اللازم منهما السالبة لما صدق في بعض المواد الموجبة **قوله** وكلية الكبرى

مع دوام الصغرى او انعكاس سالبة الكبرى
وكون الممكنة مع الضرورية او الكبرى المشروطة

اي يشترط في الشكل الثاني بحسب الكمية الكبرى
اذ عند جزئيتها يحصل الاختلاف نقول كل انسان
ناطق وبعض الحيوان ليس بناطق كان الحق
الايجاب ولو قلنا بعض الصاهل ليس بناطق كان
الحق السلب **قوله** مع دوام الصغرى اي يشترط
في هذا الشكل بحسب الجهة امران الاول
احد الامرين هو اما ان يصدق الدوام على الصغرى
بان تكون دائمة او ضرورية واما ان تكون
الكبرى من القضايا الست التي تنعكس موالبها لامن
السبعة التي لا تنعكس موالبها والثاني ايضا احد
الامرين وهو ان الممكنة لا تستعمل في هذا الشكل
الا مع الضرورية سواء كانت الضرورية صغرى
او كبرى او مع كبرى مشروطة وحاصله ان الممكنة
ان كانت صغرى كانت الكبرى ضرورية او مشروطة
عامة او خاصة وان كانت كبرى كانت الصغرى

لينتج الكليتان سالبة كلية والمختلفتان في الكم ايضا سالبة جزئية

ضرورية لاغير ودليل الشرطين انه لولاهما لزم
الخلف بحرة النتيجة والمقدمتان لاضائت من المعتبر
قوله لينتج الكليتان الضروب المنتجة في هذا
الشكل ايضا اربعة حاصلة من ضرب الكبرى الكلية
الموجبة في الصغريتين السالبتين الكلية والجزئية
وضرب الكبرى الكلية السالبة في الصغريتين
الموجبتين فالضرب الاول هو المركب من الكليتين
والصغرى موجبة كلية نحو كل ج ب ولاشيء من أ ب
والضرب الثاني هو المركب من الكليتين والصغرى
سالبة كلية نحو لاشيء من ج ب وكل أ ب والنتيجة
منهما سالبة كلية نحو لاشيء من ج أ واليهما اشار
المصنف رح بقوله لينتج الكليتان سالبة كلية والضرب
الثالث هو المركب من صغرى موجبة جزئية وكبرى
سالبة كلية نحو بعض ج ب ولاشيء من أ ب والضرب
الرابع هو المركب من صغرى سالبة جزئية وكبرى

بالخلف او عكس الكبرى او الصغرى ثم
النرتيب ثم عكس النتيجة وفى الثالث

موجبة كلية نحو بعض ج ليس ب وكل ا ب والنتيجة
منهما سالبة جزئية نحو بعض ج ليس ا او اليهما
اشار المصنف بقوله والمختلفتان فى الكم ايضا اى
كما انهما مختلفتان فى الكيف بناء على ما سبق فى الشرائط
سالبة جزئية **قوله** بالخلف يعنى دليل انتاج هذه
الضروب لهاتين النتيجتين امور الاول الخلف
وهو ان نجعل نقيض النتيجة لا بجامع صغرى وكبرى
القياس لكليتها كبرى لينتج مع الشكل الاول
ما بنا فى الصغرى وهق الجارى فى الضروب الاربعة
كلها والثانى عكس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول
لينتج النتيجة المطلوبة وذلك انما يجرى فى
الضرب الاول والثالث لان كبريهما سالبة كلية
تنعكس كنفسها واما الآخران فكبريهما موجبة كلية
لا تنعكس الا موجبة جزئية لا تصلح لكبروية الشكل
الاول مع ان صغريهما ايضا سالبة لا تصلح لصغروية

ايجاب الصغرى وفعليتها

الشكل الاول والثالث ان يعكس الصغرى فيصير شكلا رابعا ثم يعكس الترتيب يعني يجعل عكس الصغرى كبرى والكبرى صغرى فيصير شكلا اولا لينتج نتيجة تنعكس الى النتيجة المطلوبة وذلك انما يتصور فيما يكون عكس الصغرى كلية ليصلح لكبروية الشكل الاول وهذا انما هو في الضرب الثاني فان صغراه سالبة كلية تنعكس كنفسها واما الاول والثالث فصغراهما موجبة لا تنعكس الا جزئية واما الرابع فصغراه سالبة جزئية لا تنعكس ولو فرض انعكاسها لا تكون الا جزئية ايضا فتدبر **قوله** ايجاب الصغرى وفعليتها لان الحكم في كبراه سواء كان ايجابا او سلبا على ما هو اوسط بالفعل كما مر فلو لم يتحد الا صغر مع الاوسط بالفعل بان لا يتحد اصلا وتكون الصغرى سالبة او يتحد لكن لا بالفعل وتكون الصغرى موجبة ممكنة لم يتحد الحكم من الاوسط بالفعل الى الاصغر

مع كلية احد هما لينتج الموجبتان مع
الموجبة الكلية او بالعكس موجبة جزئية ومع
السالبة الكلية او الكلية مع الجزئية سالبة جزئية

قوله مع كلية احد هما لانه لو كانت المقدمتان
جزئيتين لجاز ان يكون البعض من الاوسط
المحكوم عليه بالاصغر غير البعض المحكوم عليه
بالاكبر فلا يلزم تعدية الحكم من الاكبر الى الاصغر
مثلا يصدق بعض الحيوان انسان وبعض
الحيوان فرس ولا يصدق بعض الانسان فرس
قوله لينتج الموجبتان الضروب المنتجة في هذا الشكل
بحسب الشرائط المذكورة ستة حاصلة من ضم الصغرى
الموجبة الكلية الى الكبريات الاربع وضم الصغرى
الموجبة الجزئية الى الكبريتين الكليتين الموجبة
والسالبة وهذه الضروب كلها مشتركة في انها
لا ينتج الا جزئية لكن ثلثة منها ينتج الايجاب
وثلثة منها ينتج السلب اما المنتجة للايجاب فاولها
المركب من موجبتين كليتين نحو كل ج ب وكل ج

- فبعض ب أ وثانيها المركب من موجبة جزئية
صغرى وموجبة كلية كبرى وإلى هذين اشار المصنف
رح بقوله لينتج الموجبتان اي الصغرى مع الموجبة
الكلية اي الكبرى والثالث عكس الثاني اعني
المركب من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى
واليه اشار بقوله او بالعكس فليس المراد من
العكس عكس الضربين المذكورين اذ ليس
عكس الاول الا الاول فتأمل واما المنتجة للسالبة
فاولها المركب من موجبة كلية وسالبة كلية والثاني
من موجبة جزئية وسالبة كلية واليهما اشار بقوله
ومع السالبة الكلية اي ينتج الموجبتان مع السالبة
الكلية والثالث من موجبة كلية وسالبة جزئية
كما قال او الكلية مع الجزئية اي الموجبة الكلية مع
السالبة الجزئية **قوله** بالخلف يعني بيان انتاج
هذه الضروب لهذه النتائج اما بالخلف وهو هنا

وفى الرابع ايجابهما مع كلية الصغرى

ان يؤخذ نقيض النتيجة ويجعل لكليته كبرى وصغرى
القياس لا يجابه صغرى لينتج من الشكل الاول
ما بينا في الكبرى وهذا يجري في الضروب كلها
واما بعكس الصغرى ليرجع الى الشكل الاول
وذلك حيث تكون الكبرى كلية كما في الاول والثاني
والرابع والخامس واما بعكس الكبرى ليصير
شكلا رابعا يعكس الترتيب ليرتد شكلا اولا وليمتنج
نتيجة ثم تعكس هذه النتيجة فانها المطلوب وذلك
حيث تكون الكبرى موجبة ليصلح عكسه صغرى
الشكل الاول وتكون الصغرى كلية ليصلح كبرى له
كما في الضرب الاول والثالث لا غير قوله وفي
الرابع اي شرط انتاج الشكل الرابع بحسب الكم
والكيف احد الامرين اما ايجاب المقدمتين
مع كلية الصغرى واما اختلاف المقدمتين في
الكيف مع كلية احديهما وذلك لانه لولا هما
لزم اما كون المقدمتين سالبتين او موجبتين

مع كون الصغرى جزئية او جزئيتين مختلفتين
في الكيف وعلى التقادير الثلث تحصل الاختلاف
وهو دليل الصغرى الملغى ولا وجه للتشبث في
قولنا لاشيء من الحجر بانسان ولا شيء من الناطق
بحجر هو الايجاب ولو قلنا لا شيء من الفرس
بحجر كان الحق السلب واما على الثاني فلانا اذا
قلنا بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان
كان الحق الايجاب ولو قلنا كل فرس حيوان
كان الحق السلب واما على الثالث فلان الحق
في قولنا بعض الحيوان انسان وبعض الجسم ليس
بحيوان هو الايجاب ولو قلنا بعض الحجر ليس
بحيوان كان الحق السلب ثم ان المصنف لم يتعرض
لبيان شرائط الرابع بحسب الجهة لقلة الاعتداد
بهذا الشكل لكمال بعده عن الطبع ولم
يتعرض ايضا لنتائج الاختلاطات الحاصلة من
الموجهات في شيء من الاشكال الاربعة لطول

لينتج الموجبة الكلية مع الاربع والجزئية
مع السالبة الكلية والسالبتان مع الموجبة
الكلية وكليتها مع الموجبة الجزئية جزئية
موجبة ان لم يكن بسلب والافسالبة

الكلام فيها وتفصيلها وكول الى مطولات الفن

قوله لينتج الموجبة الكلية آلخ الضروب المنتجة
في هذ ا الشكل بحسب احد الشرطين السابقين
ثمانية حاصلة من ضم الصغرى الكلية مع الكبريات
الاربع والصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى
السالبة الكلية وضم الصغريين السالبتين الكلية
والجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية وضم كليتها اي
الصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية
فالاولان من هذه الضروب وهما المؤلف من
الموجبتين الكليتين والمؤلف من موجبة كلية صغرى
وموجبة جزئية كبرى ينتجان موجبة جزئية والبواقي
المشتملة على السلب ينتج سالبة جزئية في جميعها
الا في ضرب واحد وهو المركب من صغرى سالبة

كلية وكبرى موجبة كلية فانه ينتج سالبة كلية وفي عبارة المصنف تسامح حيث توهم ان ما سوى الاولين من هذه الضروب ينتج السلب الجزئي وليس كذلك كما عرفت ولو قدم لفظ موجبة على جزئية لكان اولى والتفصيل ههنا ان ضروب هذا الشكل ثمانية الاول من موجبتين كليتين والثاني من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتجان موجبة جزئية والثالث من صغرى سالبة كلية وكبرى موجبة كلية ينتج سالبة كلية والرابع عكس ذلك والخامس من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية والسادس من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى والسابع من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى والثامن من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى وهذه الضروب الخمسة الباقية ينتج سالبة جزئية فاحفظ هذا

او بعكس الترتيب ثم النتيجة او بعكس المقدمتين
او بالرد الى الثاني بعكس الصغرى والثالث

في هذا الشكل ان يؤخذ نقيض النتيجة ويضم
الى احدى المقدمتين لينتج ما ينعكس الى
ماينافي المقدمة الاخرى وذلك يجري في الضروب
الاول والثاني والثالث والرابع والخامس دون
البواقي وقال المصنف بجريانه في السادس وهو سهو
قوله او بعكس الترتيب وذلك انما يجري
حيث تكون الكبرى موجبة والصغرى كلية والنتيجة
مع ذلك قابلة للانعكاس كما في الاول والثاني
والثالث والثامن ايضا ان انعكست السالبة الجزئية
كما اذا كانت من احدى الخاصتين دون البواقي
قوله او بعكس المقدمتين فيرجع الى الشكل
الاول ولا يجري الا حيث تكون الصغرى موجبة
والكبرى سالبة كلية لينعكس الى الكلية كما في
الرابع والخامس لا غير **قوله** او بالرد ولا
يجري الا حيث تكون المقدمتان مختلفتين في

بعكس الكبرى

* فصـــــــل *

وضابطة شرائط الاربعة انه لابد لها اما من عموم موضوعية الاوسط

الكيف والكبرى كلية والصغرى قابلة للانعكاس كما في الثالث والرابع والخامس والسادس ايضا ان انعكست السالبة الجزئية لاغير **قوله** بعكس الكبرى ولا يجري الاحيث تكون الصغرى موجبة والكبرى قابلة للانعكاس وتكون الصغرى اوعكس الكبرى كلية وهذا الا خير لازم للاولين في هذا الشكل فقط بر وذلك كما في الاول والثاني والرابع والخامس والسابع ايضا ان انعكس السلب الجزئي دون البواقي **قوله** وضابطة شرائط الاربعة اي الامر الذي اذا راعيته في كل قياس اقتراني حملي كان منتجا ومشتملا على الشرائط **قوله** انه لابد اي لابد في انتاج القياس من احد الامرين على سبيل منع الخلو **قوله** اما من عموم موضوعية الاوسط اي

كلية قضية موضوعها الاوسط كالكبرى في الشكل
الاول وكالصغرى المقدم متبين في الشكل الثالث
وكالصغرى في الضرب الاول والثاني والثالث
والرابع والسابع والثامن من الشكل الرابع
قوله مع ملا قاته اي بان يحمل الاوسط
ايجابا على الاصغر بالفعل كما في الصغرى الشكل
الاول واما بان يحمل الاصغر على الاوسط ايجابا
بالفعل كما في صغرى الشكل الثالث وكما في صغرى
الضرب الاول والثاني والرابع والسابع من
الرابع ففي الكلام اشارة استطرادية الى
اشتراط فعلية الصغرى في هذه الضروب ايضا
قوله او حمله على الاكبر اي مع حمل الاوسط على
الاكبر ايجابا بافان السلب سلب الحمل واسما الحمل
هو الايجاب وذلك في كبرى الضرب الاول والثاني
والثالث والسابع من من الشكل الرابع فالضربان
الاولان قد اندرجا تحت كلا شقي الترديد

وا ضامن لعموم موضوعية الاكبر مع الاختلاف في الكيف

الثاني فهو ايضا على سبيل منع الخلو كالاول ومهنا تمت الاشارة الى شرائط انتاج جميع ضروب الشكل الاول والثالث وستة ضروب من الشكل الرابع فاحفظه واعلم انه لم يقل اولا كبراي مع ملاقاته للاكبر مع كونه اخص لان الملاقاة تشمل الوضع والحمل كما تقدم فيلزم كون القياس المرتب على هيئة الشكل الاول من كبرى موجبة كلية مع صغرى سالبة منتجة ويلزم ايضا كون القياس المرتب على هيئة الشكل الثالث من صغرى سالبة وكبرى موجبة مع كلية احدى مقدمتيه منتجا وقد اشتبه ذلك على بعض الفحول فاعرفه **قوله** واما من عموم موضوعية الاكبر هنا هو الامر الثاني من الامرين الذين ذكرنا انه لابد في انتاج القياس من احدهما وحاصله كلية كبرى يكون الاكبر موضوعا فيها مع اختلاف المقدمتين في الكيف

وذلك في جميع ضروب الشكل الثاني وفي الضروب
الثالث والرابع والخامس والسادس من الشكل
الرابع فقد اشتمل الضرب الثالث والرابع منه
كلا الامرين ولذا جعلنا التردد الاول على منع الخلو
فقد اشير الى جميع شرائط الشكل الاول والثالث
كما وكيفا وجهة والى شرائط الشكل الثاني
والرابع كما وكيفا بقيت شرائط الشكل الثاني
بحسب الجهة فاشار اليه بقوله مع منافاة آلخ
قوله مع منافاة آلخ يعني ان القياس المنتج المشتمل على
الامر الثاني اعني عموم موضوعية الاكبر مع الاختلاف
في الكيف اذا كان الاوسط منشورا ومحمولا في
كلتا مقدمتيه كما في الشكل الثاني فح لابد في
انتاجه من شرط ثالث وهو منافاة نسبة وصف الاوسط
المحمول الى وصف الاكبر الموضوع في الكبرى
لنسبة وصف الاوسط المحمول كذلك الى ذات

الاصغرا لموضوع في صغرى يعني لا بد ان تكون
النسبتان المذكورتان مكيفتين بحيث يمتنع اجتماع
ما تحررتا لنجيتين في الصغرى لو ارتجيت طرفا هما
فرضا ومن ه المنا فا ة دائرة وجود ا و عد مامع مامر
من شرطي الشكل ا لثا ني تحسب ا لجهة فيتحققها
يتحقق ا لا نتا ج و با نتفا ئها ينتفي اما انها د ا ئرة
مع الشرطين وجود ا ي كلما وجد الشرطان المذكوران
تحققت ا لمنـــا فا ة ا لمذ كورة فلا نه ا ذ ا كانت
الصغرى مما يصد ق عليه ا لبد وام وا لكبرى
ا يّ قضية كا نت من ا لموجهات ما عدا الممكنتين
فان لهما حكما على حدة كما سيجيء فلا شك ا نه ج
تكون نسبة وصف ا لا وسط الى ذ ا ت ا لا صغر
بدوا م ا لا يجاب مثلا و لا ا قل من ا ن تكون نسبة
وصف ا لا وسط ا لى وصف ا لا كبر وفعلية السلب
ضرورة ان المطلقة ا لعامة اعم من تلك ا لكبرى ما
والمطلقة ا لعامة تد ل على سلب ا لا وسط عن ذ ا ت
الا كـــ ..الفعلا ، ا ذ ا كان محمولها عنوا ن ذاته با لفعل

كان مسلوبا عن وصفه بالفعل قطعا ولا خفاء في المناقاة بين حد ولم الايجاب وفعلية السلب واذا تحققت المنافاة بين شيء وبين الامر لزمت المنافاة بينه وبين الخصوصية وكذا اذا كانت الكبرى مما تنعكس سالبتها والصغرى اي قضية كانت سوى الممكنتين كما مر اذ حينئذ تكون نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر بضرورة الايجاب مثلا ودوامه ولاخفاء في منافاته مع نسبة وصف الاوسط الى ذات الاصغر بفعلية السلب او الخصوصية منها وكذا اذا كانت الصغرى ممكنة والكبرى ضرورية او مشروطة اذ حينئذ تكون نسبة وصف الاوسط الى ذات الاصغر بامكان الايجاب مثلا ونسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر بضرورة السلب اما في الكبرى المشروطة فظاهرة واما في الضرورية فلان المحمول اذا كان ضروريا للذات ما دامت موجودة كان ضروريا لوصفه العنواني لان الذات لازم للوصف والمحمول لازم للذات

ولازم اللازم لازم وكذا اذا كانت الكبرى
ممكنة والصغرى ضرورية مثل ما مر وامّا انها
« اثيرة مع الشرطين عن ما إي كلما انتفى احد
الشرطين المذكورين لم يتحقق المناوة المذكورة
فلانه اذا لم تكن الصغرى مما يصدق عليه
الدوام والكبرى مما تنعكس سالبتها لم يكن
في الصغريات اخص من المشروطة الخاصة ولا في
الكبريات اخص من الوقتية ولا مناوة بين ضرورة
الايجاب مثلا بحسب الوصف لا دائما وبين ضرورة
السلب في وقت معين لا دائما اذ لعل ذلك
الوقت غير اوقات الوصف العنواني واذا ارتفعت
المناوة بين الاخصين ارتفعت بين ما هو اعم منهما
ضرورة وكذا اذا لم تكن الكبرى ضرورية ولا مشروطة
حين كون الصغرى ممكنة كان اخص الكبريات
الدائمة والعرفية الخاصة والوقتية ولا مناوة
بين امكان الايجاب ودوام السلب ما دام
الذات ولا بينه وبين دوام السلب بحسب الوصف

* فصـــــــل *

الشرطي من الاقتراني أما ان يتركب من متصلتين او منفصلتين

لا د ائما ولا بينه وبين ضرورة السلب في وقت معين لا دائما وكذا اذا لم تكن الصغرى ضرورية على تقدير كون الكبرى ممكنة كان اخص الصغريات المشروطة الخاصة او الدائمة ولا منافاة بين امكان الايجاب وبين ضرورة السلب بحسب الوصف لا دائما ولا بينه وبين د وام السلب مادام الذات وتحقيق هذا البحث على الوجه الموجه مما تفرد ت به بعون الله الجليل والله يهدي من يشاء الى سواء السبيل وهو حسبي ونعم الوكيل **قوله** من متصلتين كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالعالم مضي ينتج كلما كانت الشمس طالعة فالعالم مضي **قوله** او منفصلتين كقولنا كل عدد اما ان يكون زوجا واما ان يكون فردا وكل زوج اما ان يكون زوج الزوج او يكون زوج الفرد ينتج

او حملية ومتصلة او حملية ومنفصلة او من
متصلة ومنفصلة وينعقد فيه الاشكال الاربعة
وفي تفصيلها طول -

كل صحيح يمكن ان يكون زوجا الزوج او يكون زوج
الفرد او يكون فردا **قوله** او حملية ومتصلة نحو
هذا انسان وكلما كان الشيء انسانا كان حيوانا
ينتج هذا حيوان **قوله** او حملية ومنفصلة نحو
هذا عدد وذاما اما ان يكون العدد زوجا
او فردا ينتج فهذا اما ان يكون زوجا او فردا
قوله او متصلة ومنفصلة نحو كلما كان هذا ثلثة فهو
عدد وذا اما ان يكون العدد زوجا او يكون
فردا ينتج كلما كان هذا ثلثة فاما ان يكون زوجا
او فردا **قوله** وينعقد يعني لابد في تلك الاقسام
من اشتراك المقدمتين في جزء يكون هو الحد
الاوسط فاما ان يكون محكوما عليه في كلا المقدمتين
او محكوما به فيهما او محكوما به في الصغرى
ومحكوما عليه في الكبرى او بالعكس فالاول

* فصـــــــل *

الاستثنائي ينتج من المتصلة وضع المقدم

هو الشكل الثالث والثاني هو الثاني والثالث هو الاول والرابع هو الرابع وفي تفصيل الاشكال الاربعة في تلك الاقسام الخمسة بحسب الشرائط والضروب والنتائج طول لا يليق بالمختصرات فليطلب من مطولات المتأخرين **قوله** الاستثنائي في القياس الاستثنائي هو الذي تكون النتيجة مذكورة فيه بمادته وهيئته بل يتركب من مقدمة شرطية ومن مقدمة حملية ليستثنى فيها عين احد جزئي الشرطية او نقيضه لينتج عين الآخر او نقيضه فالاحتمالات المتصورة في انتاج الاستثنائي اربعة وضع كل ورفع كل لكن المنتج منهما في كل قسم شيء وتفصيله ما افاده المصنف من ان الشرطية ان كانت متصلة ينتج منه احتمالان وضع المقدم ينتج وضع التالي لاستلزام تحقق الملزوم تحقق اللازم ورفع التالي ينتج رفع المقدم لاستلزام انتفاء اللازم

ورفع التالي ومن الحقيقية وضع كل

انتفاء الملزوم وأما وضع التالي فلا ينتج وضع المقدم ولا رفع المقدم ينتج رفع التالي لجواز كون اللازم اعم فلا يلزم من تحققه تحقق الملزوم ولا من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم وقد علمت من هذا ان المراد بالمتصلة في هذا الباب اللزومية وأعلم ايضا ان المراد بالمنفصلة ههنا العنادية وان كانت الشرطية منفصلة فمانعة الجمع ينتج من وضع كل جزء رفع الآخر لامتناع اجتماعهما ولا ينتج من رفع كل وضع الآخر لعدم امتناع الخلو بينهما ومانعة الخلو بالعكس واما الحقيقية فلما اشتملت على منع الجمع والخلو معا ينتج في الصور الاربع النتائج الاربع **قوله** ورفع التالي لجواز ان كان هذا انسانا فهو حيوان ولكنه ليس بحيوان فليس بانسان **قوله** ومن الحقيقية كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا اوفردا لكنه زوج فليس بفرد ولكنه فرد فليس بزوج لكنه ليس بفرد فهو

كمانعة الجمع ورفعه كمانعة الخلو وقد يختص
باسم قياس الخلف وهو ما يقصد به اثبات
المطلوب بابطال نقيضه ومرجعه الى
استثنائي واقتراني

زوج لكنه ليس بزوج فهو فرد **قوله** كمانعة الجمع
نحو هذا اما شجرا وحجر لكنه شجر فليس بحجر لكنه
حجر فليس بشجر **قوله** كمانعة الخلو نحو هذا
اما لا شجرا ولا حجر لكنه ليس بلا شجر فهو لا حجر
لكنه ليس بلا حجر فهو لا شجر **قوله** وقد يختص
آلخ اعلم انه قد يستدل على اثبات المدعى بانه
لولاه لصدق نقيضه لاستحالة ارتفاع النقيضين
لكن نقيضه غير واقع فيكون هو واقعا كما مر غير
مرة في مباحث العكوس والاقيسة وهذا القسم
من الاستدلال يسمى بالخلف اما لانه ينجر الى
الخلف اي المحال على تقدير صدق نقيض المطلوب
او لانه ينتقل منه الى المطلوب من خلفه اي
من ورائه الذي هو نقيضه وهذا ليس قياسا واحدا

* فصـــــــل *

الاستقراء تصفح الجزئيات

بل ينحل الى قياسين احدهما اقتراني شرطي والآخر
استثنائي متصل يستثنى فيه تقيض التالي ينتج نقيض المقدم
يثبت المطلوب لثبت نقيضه وكلما ثبت نقيضه يثبت
محال ينتج لو لم يثبت المطلوب لثبت محال لكن
المحال ليس بثابت فيلزم ثبوت المطلوب لكونه نقيض
المقدم تمت قد يفتقر بيان الشرطية يعني قولنا
كلما ثبت نقيضه ثبت المحال الى دليله فيلزم
القياس كذا قال المصنف في شرح الاصول فقوله
ومرجعه الى استثنائي واقتراني معناه ان هذا القدر
مما لا بد منه في كل قياس خلف وقد يزيد عليه
فافهم **قوله** الاستقراء تصفح الجزئيات اعلم ان
الحجة على ثلثة اقسام لان الاستدلال اما من حال
الكلي على حال الجزئيات واما من حال الجزئيات
على حال كليها واما من حال احد الجزئين
المندرجين تحت كلي على حال الجزئي الآخر

لاثبات حكم كلي

ما الاول هو القياس وقد سبق مفصلا والثاني هو الاستقراء والثالث هو التمثيل فالاستقراء هو الحجة التي يستدل فيها من حكم الجزئيات على حكم كليها هذا تعريفه الذي لاحبار عليه واما ما استنبطه المصنف من كلام الفارابي وحجة الاسلام واختاره واعني تصفح الجزئيات وتتبعها لاثبات حكم كلي فغيه تسامح ظاهر فان هذا التتبع ليس معلوما انه يفيد موصلا الى مجهول تصديقي فلا يندرج تحت الحجة وكان الباعث على هذه المسامحة هو الاشارة الى ان تسمية هذا القسم من الحجة بالاستقراء ليس على سبيل الارتجال بل على سبيل النقل ولهذا وجه آخر يجيء ان شاء الله الجليل في تحقيق التمثيل **قوله** لاثبات حكم كلي اما بطريق التوصيف فيكون اشارة الى ان المطلوب في الاستقراء لا يكون حكما جزئيا كما سنحققه واما بطريق الاضافة والتنوين في

كلي ح عوض عن المضاف اليه اي لاثبات حكم كليهما
اي كلي تلك الجزئيات وهذا وان اشتمل الحكم
الجزئي والكلي كليهما بحسب الظاهر الا انه في
الواقع لا يكون المطلوب بها لا استقراء الكلي
وهو ما تام يتصفح فيه حال الجزئيات باسرها
وهو يرجع الى القياس المقسم كقولنا كل حيوان
اما ناطق او غير ناطق وكل ناطق حساس وكل
غير ناطق من الحيوان حساس ينتج كل حيوان
حساس وهذا القسم يفيد اليقين واما ناقص يكتفى
فيه بتتبع اكثر الجزئيات كقولنا كل حيوان يتحرك
فكه الاسفل عند المضغ لان الانسان كذلك
والفرس والبقر كذلك الى غير ذلك مما صادفناه
من افراد الحيوان وهذا القسم لا يفيد الا الظن
اذ من الجائز ان يكون من الحيوانات التي لم نصادفه
ما يتحرك فكه الا على عند المضغ كما تسمعه
في التمساح ولا يخفى ان الحكم بان الثاني لا يفيد
الا الظن انما يصح اذا كان المطلوب الحكم الكلي واما

* فصـــــــل *

التمثيل بيان مشاركة جزئي لاخر في علة الحكم ليثبت فيه

إذا اكتفي بالجزئي فلاشك ان تتبع البعض يفيد اليقين به كما يقال بعض الحيوان فرس وبعضه انسان وكل فرس يتحرك فكه الاسفل عند المضغ وكل انسان ايضا كذلك ينتج قطعا ان بعض الحيوان كذلك ومن هذا علم ان حمل عبارة المتن على التوصيف كما هو الرواية احسن من حسب الدراية ايضا اذ ليس فيه شبهة صحة التعريف بالاعم

قوله التمثيل بيان مشاركة جزئي لآخر في علة الحكم ليثبت الحكم في الجزئي الاول وبعبارة اخرى تشبيه جزئي بجزئي في معنى مشترك بينهما ليثبت في المشبه الحكم الثابت في المشبه به المعلل بذلك المعنى كما يقال النبيذ حرام لان الخمر حرام وعلة حرمته الاسكار وهو موجود في النبيذ وفي العبارتين تسامح فان التمثيل هو الحجة التي

يقع فيها ذلك البيان والتشبيه وقد عرفت النكتة في التسامح في تعريف الاستقراء ونقول هناكما ان العكس يطلق على المعنى المصدري اعني التبديل وعلى القضية الحاصلة بالتبديل كذلك التمثيل يطلق على المعنى المصدري وهو التشبيه والبيان المذكوران وعلى الحجة التي يقع فيها ذلك التشبيه والبيان فلما ذكر في التعريف التمثيل بالمعنى الاول يعلم المعنى الثاني بالمقايسة وهذا كما عرف العكس بالتبديل وقس عليه الحال فيما سبق في الاستقراء هذا ولكن لا يخفى ان المصنف عدل في تعريف الاستقراء والتمثيل عن المشهور الى المذكور دفعا لتوهم ان التسامح وهل هو لاجل قوله والعمدة في طريقة الدوران والترديد اعلم انه لا بد في التمثيل من ثلث مقدمات الاولى ان الحكم ثابت في الاصل اعني المشبه به الثانية ان علة الحكم في الاصل الوصف الكذائي الثالثة

ان ذلك الوصف موجود في الفرع اعني المشبه فانه
اذا تحقق العلم بهذه المقدمات الثلث ينتقل الذهن
الى كون الحكم ثابتا في الفرع ايضا وهو الملط من
التمثيل ثم ان المقدمة الاولى والثالثة ظاهرتان في
كل تمثيل وانما الاشكال في الثانية وبيانها بطريق
متعدد فصلوها في كتب اصول الفقه والمصنف ذكر
ما هو العمدة من بينها وهو طريقان الاول الدوران
وهو ترتب الحكم على الوصف الذي له صلوح العلية
وجودا وعدما كترتب حكم الحرمة في الخمر على
الاسكار فانه ما دام مسكرا حرام واذا زال عنه الاسكار
زالت حرمته وقالوا الدوران علامة كون المدار
اعني الوصف علة الدائر اي الحكم الثاني الترديد
ويسمى بالسبر والتقسيم ايضا وهو ان يتفحص
اولا اوصاف الاصل ويردد ان علة الحكم هل هذه الصفة
او تلك او غيرذ لك ثم تبطل ثانيا علية كل صفة حتى
يستقر وصف واحد فيستفاد من ذلك كون هذا الوصف
علة كما يقال علة حرمة الخمر اما الاتخاذ من

* فصـــــــل *

القياس اما برهاني يتالف

العنب او لمبعان او اللون المخصوص او الطعم المخصوص او الرائحة المخصوصة او الاسكار لكن الاول ليس بعلة لوجوده في الدبس بدون الحرمة وكذلك البواقي ما سوى الاسكار مثل ما ذكر فتعين الاسكار للعلية **قوله** القياس آلخ القياس كما ينقسم باعتبار الصيغة والصورة الى الاستثنائي والاقتراني باقسامها فكذلك ينقسم باعتبار المادة الى الصناعات الخمس اعني البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة وقد يسمى سفسطة ايضا لان مقدماته اما ان تفيد تصديقا يقينا او تاثيرا آخر غير التصديق اعني التخييل والثاني الشعر والاول اما ان يفيد ظنا او جزما فالاول الخطابة والثاني ان افاد جزما يقينيا فهو البرهان والا فان اعتبر فيه عموم الاعتراف من العامة او التسليم من الخصم فهو الجدل والا فهو المغالطة واعلم ان المغالطة ان

استعملت في مقابلة الحكيم سميت سفسطة وان استعملت
في مقابلة غير الحكيم فهو مشاغبة واعلم ايضا
انه يعتبر في البرهان ان يكون مقدماته باسرها
يقينية فخلاف غيره مثلا يكفي في كون القياس
مغالطة ان تكون احدى مقدمتيه وهمية وان
كانت الاخرى يقينية نعم يجب ان لا يكون فيها
ماهو اردون منها كالشعريات والايلحق بالاردون
فالمؤلف من مقدمة مشهورة واخرى مخيلة لايسمى
جدليا بل شعريا فاعرفه **قوله** من اليقينيات الخ
اليقين هو التصديق الجازم المطابق الثابت
فباعتبار التصديق لم يشتمل الشك والوهم والتخييل
وسائر التصورات وقيد الجازم اخرج الظن والمطابقة
الجهل المركب والثابت التقليد ثم المقدمات
اليقينية اما بديهيات او نظريات منتهية الى
البديهيات لاستحالة الدور والتسلسل فاصول
اليقينيات هي البديهيات والنظريات متفرعة عليها

والبديهيات ستة اقسام بحكم الاستقراء ووجه
الضبط ان القضايا البديهية اما ان يكون تصور
طرفيها مع النسبة كافيا في الحكم والجزم اولا يكون
فالاول هو الاوليات والثاني اما ان يتوقف على
وسط غير الحس الظاهر والباطن اولا الثاني
المشاهدات وتنقسم الى مشاهدات بالحس الظاهر
ويسمى حسيات والى مشاهدات بالحس الباطن
ويسمى وجدانيات والاول اما ان يكون تلك الوسط
بحيث لا تغيب عن الذهن عند ظهور الاطراف
اولا يكون كذلك والاول هي الفطريات ويسمى قضايا
قياساتها معها والثاني اما ان يستعمل فيه الحدس
وهو الانتقال الدفعي من المبادي الى المطلوب
اولا يستعمل فالاول الحدسيات والثاني ان كان
الحكم فيه حاصلا باخبار جماعة يمتنع عند العقل
تواطؤهم على الكذب فهي المتواترات وان لم يكن
كذلك بل حاصلا من كثرة التجارب فهي التجريبيات

والمشاهدات والتجربيات والحدسيات
والمتواترات والفطريات ثم ان كان
الاوسط مع علينه للنسبة في الذهن علة لها
في الواقع فلمي والاضافي واما جدلي فيتألف

كقولنا الكل اعظم من الجزء **قوله** والمشاهدات
اما المشاهدات الظاهرة فكقولنا الشمس مشرقة
والنار محرقة واما الباطنة فكقولنا ان لنا جوعا وعطشا
قوله والتجربيات كقولنا سقمونيا مسهل
للصفراء **قوله** والحدسيات كقولنا نور القمر
مستفاد من نور الشمس **قوله** والمتواترات
كقولنا المكة موجودة **قوله** والفطريات كقولنا
الاربعة زوج فان الحكم بواسطة لاتغيب عن ذهنك
عند ملاحظة ذات الحكم هو الانقسام بمتساويين
قوله ثم ان كان آلخ الحد الاوسط في البرهان
هل في كل قياس لا بد ان يكون علة لحصول العلم
بالنسبة الايجابية او السلبية المطلوبة في النتيجة
ولهذا يقال له الواسطة في الاثبات والواسطة في

التصديق فان كان مع ذلك واسطة في الثبوت ايضا اي علة لتلك النسبة الايجابية او السلبية في الواقع وفي نفس الامر كتعقن الاخلاط في قولك هذا متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط فهو محموم فهذا محموم فالبرهان ح يسمى برهان اللم لدلالته على ماهو لما احكم وعلة في الواقع وان لم تكن واسطة في الثبوت يعني لم تكن علة للنسبة في نفس الامر فالبرهان ح يسمى برهان الان حيث لم يدل الا على امية الحكم وتحققه في الواقع دون علته سواء كانت الواسطة ح معلولا للحكم كما يسمى في قولنا زيد محموم وكل محموم متعفن الاخلاط فزيد متعفن الاخلاط وقد يختص هذا باسم الدليل اولم يكن معلولا للحكم كما انه ليس علة له بل يكونان معلولين لثالث وهذا لم يختص باسم كما يقال هذه الحمى تشتد غبا وكل حمى تشتد غبا محرقة فهذه الحمى محرقة فان اشتداد ها غبا ليس معلولا للاحراق ولا العكس بل كلاهما معلولان

من المشهورات والمسلمات وماخطابي يتألف من المقبولات والمظنونات وأما شعري يتألف من المخيلات

للصغراء المتعفنة خارج العروق **قوله** من المشهورات هي القضايا التي تطابق فيها آراء الكل كحسن الاحسان وقبح القتل وان اوآراء طائفة كقبح ذبح الحيوانات عند اهل الهند **قوله** والمسلمات هي القضايا التي سلمت من الخصم في المناظرة اوبرهن عليها في علم واخذت في آخر على سبيل التسليم **قوله** من المقبولات هي قضايا تؤخذ لمن يعتقد فيه كالانبياء والحكماء **قوله** والمظنونات هي قضايا يحكم بها العقل حكما راجحا غيرجازم والمقابلة بالمقبولات من قبيل مقابلة العام بالخاص فالمراد به ما سوى الخاص **قوله** من المخيلات هي القضايا التي لاتنفعن بها النفس ولكن تتاثر منها ترغيبا وترهيبا واذا اقترن بها سجع اووزن كما هو المتعارف لازداد تاثيرا

وأما سفسطي يتالف من الوهميات والمشبهات
خاتمة اجزاء العلوم ثلثة

قوله واما سفسطي منسوب الى الفسطة وهي مشتقة من سوفسطا معرب سوفا اسطا لغة يونانية بمعنى الحكمة المموهة المذلة **قوله** ومن الوهميات هي القضايا التي يحكم بها الوهم في غير المحسوس قياسا على المحسوس كما يقال كل موجود فهو متحيز **قوله** والمشبهات هي القضايا الكاذبة الشبيهة بالصادقة الاولية او المشهورة لاشتباه لفظي او معنوي واعلم ان ما ذكره المتأخرون في الصناعات الخمس اقتصار مخل قد اجماره واهملوه مع كونه من المهمات وطولوا في الاقترانيات الشرطية ولوازم الشرطيات مع قلة الجدوى وعليك بمطالعة كتب القدماء فان فيها شفاء العليل ونجاة الذليل **قوله** اجزاء العلوم كل علم من العلوم المدونة لا بد فيه من امور ثلثة احدها ما يبحث فيه عن خصائصه وآثاره المطلوبة منه اي يرجع جميع ابحاث

الموضوعات وهي التي يبحث في العلم عن عوارضها الذاتية والمبادي وهي حدود الموضوعات

العلوم اليها و هو الموضوع وتلك الآثار وهي الاعراض الذاتية الثاني القضايا التي يقع فيها هذا البحث وهي المسائل وهي تكون نظرية في الاغلب وقد تكون بديهيات محتاجة الى تنبيه كما صرحوا به وقوله تطلب في العلم يعم القبيلتين واما ما يوجد في بعض النسخ من التخصيص بقوله بالبرهان فمن زيادة الناسخ على انه يمكن توجيهه بانه بناء على الغالب او بان المراد بالبرهان ما يشمل التنبيه الثالث ما يبتنى عليه المسائل مما يفيد تصورات اطرافها والتصديقات بالقضايا المأخوذة في دلائلها فالاولى هي المبادي التصورية والثانية هي المبادي **قوله** الموضوعات هنا اشكال مشهور وهو ان عد الموضوع من اجزاء العلوم اما ان يريد به نفس الموضوع او تعريفه او التصديق

بوجود ه او التصديق بموضوعيته والاول مندرج
في موضوعات المسائل التي اجزاء للمسائل فلا يكون
جزء اعلى حدة والثاني من المبادى التصورية
والثالث من المبادى التصديقية ولا يكونان
جزء اعلى حدة ايضا والرابع من مقدمات الشروع
فلا يكون جزء اويمكن الجواب باختيار كل
من الشقوق الاربعة اما على الاول فيقال ان نفس
الموضوع وان اندرج في المسائل لكن لشدة الاعتبار
به من حيث ان المقصود من العلم معرفة احواله
والبحث عنها عد جزء اعلى حدة اويقال ان
المسائل ليست هي مجموع الموضوعات والمحمولات
والنسب بل المحمولات المنسوبة الى الموضوعات قال
المحقق الدواني في حاشية المطالع المسائل هي
المحمولات المثبتة بالدليل وفيه نظر فانه لا يلائم
ظاهر قول المصنف والمسائل هي قضايا كذا وموضوعاتها
كذا وايضا ذلو كانت المسائل نفس المحمولات
المنسوبة لوجب عد سائر موضوعات المسائل التي

هي وراء موضوع العلم جزء اعلى حدة فتدبر واما على الثاني فيقال ان تعريف الموضوع وان كان سندرجا في المبادي التصورية لكن عد جزء اعلى حدة لمزيد الاعتبار كما سبق وأما على الثالث فيقال بمثل ما مر ويقال بان عد التصديق بوجود الموضوع من المبادي التصديقية كما ينقل عن الشيخ تسامح فان المبادي التصديقية هي القضايا التي يتألف منها قياسات العلم نص على ذلك العلامة في شرح الكليات واياه بكلام الشيخ وح فقول المصنف يبتني عليها قياسات العلم تعريف اوتفسيرا لا عم وأما على الرابع فيقال ان التصديق بالموضوعية لما يتوقف عليه الشروع على بصيرة وكان له مزيد مدخلة في معرفة مباحث العلم وتمييز ما هو عما ليس منه عد جزء من العلم مسامحة وهذا بعد المحتملات

قوله اجزائها اي حدود اجزائها اذا كانت الموضوعات مركبة **قوله** واعراضها اي حدود

ومقدمات بينة اوماخوذة يبتني عليها
قياسات العلم والمسائل وهي قضايا تطلب
في العلم بالبرهان وموضوعاتها موضوع
العلم بعينه اونوع عنه اوعرض ذاتي له اومركب

العوارض المثبتة لتلك الموضوعات **قوله** ومقدمات
بينة المبادى التصديقية اما مقدمات بينة بنفسها
اي بديهية او مقدمات ماخوذة اي نظرية
فالاولى تسمى علوما متعارفة والثاني ان اذعن بها المتعلم
بحسن ظنه بالمعلم سميت اصولا موضوعة وان اخذها
مع استنكار سميت مصادرة ومن ههنا يعلم ان
مقدمة واحدة يجوز ان يكون اصلا موضوعا
بالنسبة الى شخص ومصادرة بالقياس الى آخر
قوله موضوع العلم كقولهم في الطبيعي كل جسم فله
شكل طبيعي **قوله** اوعرض ذاتي كقولهم كل متحرك
فله ميل **قوله** اومركب من الموضوع مع العرض
الذاتي كقول المهندس كل مقدار وسط في النسبة
فوضع ما يحيط به الطرفان اومن نوعه مع العرض

الذاتي كقوله كل خط قام على خط فان الزاويتين
الحادثتين على جنبيه اما قائمتان او مساويتان
لما قوله ومحمولاتها اي محمولات المسائل
امور خارجة عنها اي عن موضوعات المسائل لاحقة
لها اي عارضة لتلك الموضوعات والمراد هنا محمولة
عليها فان العارض هو الخارج المحمول فاذا
جرد عن قيد الخروج للتصريح بما فيما قبل بقي الحمل
ولو اكتفى المصنف باللحوق لكفى ويوجد في بعض
النسخ قوله لذواتها وهو بحسب الظاهر لا ينطبق
الا على العرض الاولي اي اللاحق للشيء اولا
وبالذات اي بدون واسطة في العروض ولا يشمل
العارض بواسطة المساوي مع انه من العرض الذاتي
اتفاقا ولذا اوله بعض الشارحين وقال اي
لاستعداد مخصوص بذواتها سواء كان لحوقه
اياها لذواتها اولامر مساويها فان اللاحق للشيء
لما هو هو يتناول الاعراض الذاتية جميعا على ما

وقد يقال المبادي لما يبدأ به قبل المقصود

قال المصنف في شرح الرسالة الشمسية ثم ان هذا القيد يدل على ان المصنف اختار ما ذهب اليه الشيخ في لزوم كون محمولات المسائل اعراضا ذاتية لموضوعاتها واليه ينظر كلام شارح المطالع لكن الاستاذ المحقق اورد عليه انه كثيرا ما يكون محمول المسئلة بالنسبة الى موضوعها من الاعراض العامة الغريبة كقول الفقهاء كل مسكر حرام وقول النحاة كل فاعل مرفوع وقول الطبيعيين كل فلك متحرك على الاستدارة نعم يعتبر انه لا يكون اعم من موضوع العلم وقد صرح بذلك المحقق الطوسي ايضا في نقد التنزيل واقول ان في لزوم هذا الاعتبار ايضا نظر لصحة ارجاع المحمولات العامة الى العرض الذاتي بالقيود المخصصة كما يرجع المحمولات الخاصة اليه بالمفهوم المردد فالاستاذ صرح باعتبار الثاني فعدم اعتبار الاول تحكم وههنا زيادة كلام لا يسعها المقام **قوله** وقد يقال المبادي اشارة

والمقدمات لما يتوقف عليه الشروع بوجه الخبرة وفرط الرغبة كتعريف العلم وبيان غايته وموضوعه وكان المقدماء يذكرون في صدر الكتاب بما يسمونه الرؤس الثمانية الاول الغرض

الى اصطلاح آخر في المبادي سوى ما تقدم وضعه ابن الحاجب في مختصر الاصول حيث اطلق المبادي على ما يبدأ به قبل الشروع في مقاصد العلم سواء كان داخلا في العلم فيكون من المبادي المصطلحة السابقة كتصور الموضوع والاعراض الذاتية والتصديقات التي يتالف منها قياسات العلم او خارجا يتوقف عليه الشروع ولو على وجه الخبرة ويسمى مقدمات كتصور الحد والغاية والموضوع والفرق بين المقدمات والمبادي بهذا المعنى مما لا ينبغي ان يشتبه فان المقدمات خارجة عن العلم لا محالة بخلاف المبادي فتبصر **قوله** يذكرون اي في صدر كتبهم على انها من المقدمات او من المبادي بالمعنى الاعم **قوله** الغرض اعلم ان ما يترتب على

لئلا يكون طلبه عبثا الثاني المنفعة اي
ما يشوق الكل طبعا لينبسط في الطلب
ويتحمل المشقة والثالث السمة وهي عنوان
العلم ليكون عنده اجمال ما يفصله

الفعل ان كان باعثا للفاعل على صدور ذلك الفعل منه
يسمى غرضا وعلة غائية والا يسمى فائدة ومنفعة
وغاية وقالوا افعال الله تعالى لا يعلل بالاغراض
واشتملت على غايات ومنافع لا تحصى فكان مقصود
المصنف ان القدماء كانوا يذكرون في صدر كتبهم
ما كان سببا حاملا على تدوين المدون الاول
لهذا العلم ثم يعقبونه بما يشتمل عليه من منفعة
ومصلحة يصل اليها عموم الطبائع ان كانت لهذا العلم
منفعة ومصلحة سوى الغرض الباعث للواضع الاول
وقد عرفت في صدر الكتاب الغرض والغاية من
علم المنطق وهي العصمة فقد كر **قوله** والثالث
السمة السمة العلامة وكان المقصود ههنا الاشارة
الى وجه تسمية العلم كما يقال انما سمي المنطق منطقا

والرابع المؤلف ليسكن قلب المتعلم الخ اهمن

لان المنطق يطلق على النطق الظاهري وهو التكلم
وعلى الملكة التي هي قوة التكلم بترتيب العلم يقوي
الاول ويسلك بالثاني مسلك السداد فاشتق
له اسم من المنطق فالمنطق اما مصدر ميمي بمعنى
النطق اطلق على العلم المذكور مبالغة في مدخليته في
تكميل النطق حتى كانه هو واما اسم مكان كان هذا
العلم محل النطق ومظهره وفي ذكر هذه التوصية
اشارة اجمالية الى ما يفصله في العلم من المقاصد
قوله والرابع المؤلف اي معرفة حاله اجمالا
ليسكن قلب المتعلم على ما هو الشان في مبادي كل علم ليحال
من معرفة حاله الاقوال بمراتب الرجال واما
المحققون فيعرفون الرجال بالحق لا الحق بالرجال
ولنعم ما قال النبي ذو الجلال عليه سلام الله
المتعال لا تنظر الى من قال وانظر الى ما قال هذا
ومؤلف قوانين المنطق والفلسفة هو الحكيم العظيم
ارسطوطاليس بامر اسكندر ولهذا لقب بالمعلم الاول

من اي علم هو ليطلب فيه ما يليق به ،

وقيل للمنطق انه ميراث ذي القرنين ثم بعد ذلك نقل المترجمون تلك الفلسفيات من لغة يونان الى لغة العرب فهذبها وترتبها وحكموا واتقنها ثانيا المعلم الثاني الحكيم ابو نصر الفارابي وقد فصلها وحررها بعد اضاعة كتب ابي نصر الشيخ الرئيس ابو علي بن سينا شكر الله مساعيهم الجميلة

قوله من اي علم هو اي من اي جنس من اجناس العلوم الحكمية او الحكمية التي هي

كما بحث من حال المنطق انه من جنس العلوم الحكيمة ام لا فان فسرت الحكمة بالعلم باحوال اعيان الموجودات على ما هي عليه في نفس الامر بقدر الطاقة البشرية لم يكن منها اذ ليس بحثه الا من المفهومات والموجودات الذهنية الموصلة الى التصورات والتصديقات وان حذفت الاعيان من التفسير المذكور فهو من الحكمة ثم على التقدير الثاني فهو من اقسام الحكمة النظرية الباحثة عما

السادس في اي مرتبة هو ليقدم على ما يجب
ويوخرعما يجب السابع القسمة والتبويب
ليطلب في كل باب ما يليق به

ليس وجودها بقدرتنا واختيارنا ثم هل هو حي اصل
من اصول الحكمة النظرية او من فروع الالهي والمقام
لايسع بسط ذلك الكلام **قوله** في اي مرتبة موجها
يقال ان مرتبة المنطق ان يشتغل به بعد تهذيب
~~الاخلاق وتقديم الفحص عن المنزلات وتذكر~~
الاستاذ في بعض رسائله انه ينبغي تاخيره في زماننا
هذا عن تعلم قدر صالح من العلوم الادبية لما شاع
من كون التدوين باللغة العربية **قوله** والقسمة
اي قسمة العلم والكتاب بحسب ابوابها فالاول
كما يقال ابواب المنطق تسعة الاول ايساغوجي
اي الكليات الخمس الثاني التعريفات الثالث
القضايا الرابع القياس واخواته الخامس البرهان
السادس الجدل السابع الخطابة الثامن المغالطة
التاسع الشعر وبعضهم عد بحث الالفاظ بابا آخر

الثامن من الانحاء التعليمية وهي التقسيم اعني التكثير من فوق

فصار ابواب المنطق عشرة كاملة والثاني كما يقال ان كتابنا هذا مرتب على قسمين القسم الاول في المنطق وهو مرتب على مقدمة ومقصدين وخاتمة المقدمة في بيان الماهية والغاية والموضوع والمقصد الاول في مباحث التصورات والمقصد الثاني في مباحث التصديقات والخاتمة في اجزاء العلوم والقسم الثاني في علم الكلام وهو مرتب على كذا ابواب الاول في كذا كما قال في الشمسية ورتبته على مقدمة وثلث مقالات وخاتمة وهذا الثاني شائع كثير ولا يخلو عنه كتاب قوله بسلوك الانحاء التعليمية اي الطرق المذكورة في التعاليم لعموم نفعها في العلوم وقد اضطربت كلمة الشراح ههنا وماذكره هو الموافق لتتبع كتب القوم والمأخوذة من شرح المطالع قوله وهي التقسيم كان المراد به ما يسمى بتركيب القياس ايضا وذلك بان يقال اذا

والتحليل وهو عكسه

اردت تحصيل مطلب من المطالب التصديقية فضع طرفي المطلوب واطلب جميع موضوعات كل واحد منها وجميع محمولات كل واحد منها سواء كان حمل الطرفين عليها او حملها على الطرفين بواسطة او بغير واسطة وكذا اطلب جميع ما سلب عنه احد الطرفين اوسلب هو عن احدهما ثم انظر الى نسبة الطرفين الى الموضوعات والمحمولات فان وجدت من محمولات موضوع المطلوب ما هو موضوع لمحموله فقد حصل المطلوب من الشكل الاول اوما هو محمول على محموله فمن الشكل الثاني اومن موضوعات موضوعه ما هو موضوع لمحموله فمن الشكل الثالث اومحمول لمحموله فمن الشكل الرابع مع ذلك بعد اعتبار الشرائط بحسب الكمية والكيفية ذكر في شرح المطالع وقد عبر المصنف عن هذا المعنى بقوله اعني التكثيرا ي تكثير المقدمات اخذا من فرق اي من النتيجة لانها المقصد الاقصى بالنسبة الى الدليل **قوله** والتحليل في شرح المطالع كثيرا

ما يورد في العلوم قياسات منتجة للمطالب لا على
الهيأة المنطقية لتساهل المركب اعتمادا على الفطن
العالم بالقواعد فان اردت ان تعرف انه على
اي شكل من الاشكال فعليك بالتحليل وهو عكس
الترتيب حتى حصل المطلوب فانظر الى القياس
المنتج له فان كان فيه مقدمة تشارك المطلوب
بكلا جزئيه فالقياس استثنائي وان كانت مشاركة
للمطلوب باحد جزئية فالقياس اقتراني ثم انظر الى طرفي
المطلوب ليتميز عندك الصغرى عن الكبرى فذلك
المشارك اما الجزء الذي يكون محكوما عليه في المطلوب
فهي الصغرى او محكوما به فيه فهي الكبرى ثم ضم
الجزء الآخر من المطلوب الى الجزء الآخر من تلك
المقدمة فان تالفا على احد التاليفات الاربع فما
انضم الى جزئ المطلوب هو الحد الاوسط ويتميز
الشكل المنتج وان لم يتالفا كان القياس مركبا
فاعمل بكل واحد منهما العمل المذكور اي ضع
الجزء الاخر من المطلوب والجزء الآخر من المقدمة

كما وضعت طرق المطلوب في التقسيم فلا بد
ان يكون لكل منها نسبة الى ما في القياس والا
لم يكن القياس منتجا للمطلوب فان وجدت حدا
مشتركا بينهما فقد تم القياس وتبين ذلك المقدمات
والاشكال والنتيجة فقوله وهو عكسه اي تكثير
المقدمات الى فوق وهو النتيجة كما مر وجهه
قوله والتحديد اي فعل التحديد يعني المراد
بالتحديد بيان الحد الحدود وكان المراد اعم للاشياء
وذلك بان يقال اذا اردت تعريف شيء
فلا بد ان تضع ذلك الشيء وتطلب جميع ما هو اعم
منه وتحمل عليه بواسطة او بغيرها وتميز الذاتيات
عن العرضيات بان تعد ما هو بين الثبوت له او ما
يلزم من مجرد ارتفاعه ارتفاع نفس الماهية ذاتيا
وما ليس له كذلك عرضيا وتطلب جميع ما هو مما وله
فيتميز عند ك الجنس من العرض العام والفصل
من الخاصة ثم تركب اي قسم شئت من اقسام

والبرهان اي الطريق الى الوقوف على الحق والعمل به وهذا بالمقاصد اشبه

المعرف بعد اعتبار الشرائط المذكورة في باب المعرف **قوله** البرهان اي الطريق الى الوقوف على الحق اي اليقين ان كان المطلوب علما نظريا والى الوقوف عليه والعمل به ان كان عمليا كما يقال اذا اردت الوصول الى اليقين فلابد ان يستعمل في الدليل بعد محافظة شرائط صحة الصورة اما الضروريات [redacted] ذو هيئة منتجة وتبالغ في التفحص عن ذلك حتى لايشبه بالمشهورات والمسلمات والمشبهات ولاتلتفت عن شيء بمجرد حسن الظن بمن تسمع منه حتى لا تقع في مضيق الخطابة ولا تربط بربقة التقليد **قوله** وهذا بالمقاصد اشبه اي الامر الثامن اشبه بمقاصد الفن من المقدمات ولكن اترى المتأخرين كصاحب المطالع يوردون ماسوى التحديد في مباحث الحجة ولواحق القياس واما التحديد

فشانه ان يذكر في مباحث المعرف وقيل هذه اشارة الى العمل وكونه اشبه بالمقصود ظاهر بل المقصود من العلم

[redacted]

ورزقنا بفضله وجوده سعادة الدارين بحق نبيه خير البرية اجمعين وآله وعترته الطاهرين انه خير موفق ومعين *

هركه خواند طمع دعا دارم * رانكه من بنده كنهكارم

اغلاط شرح التهذيب

صفحه	سطر	غلط	صحيح
٣	٥	الرصول	الوصول
ايضا	٦	لا يلزم	لا يستلزم
١٢	١٣	الالقاط	الالفاظ
ايضا	١٧	التقييد به	التقييدية
١٥	٣	جرئه	جزئه

٦١	١٢	مكيفية	مكيفة
٧٣	٩	موجرد ا	موجودا
١٥	٩	وقد موضعت	وقد عرفت
ايضا	١٧	النسة	النسبة
١١٥	٦	حيث	حيث
١٣٢	١٣	فاتهم	فافهم

To: www.al-mostafa.com